

**أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفترطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية  
دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**

**دكتور/ عبدالله حسين يونس محمد**  
**مدرس المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنى سويف**

*Abdulah.mohamed1980@gmail.com*

## أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

### المستخلص:

**الهدف:** اختبار أثر أتعاب المراجعة (المدفوعة وغير العادية) والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بالإضافة إلى اختبار الأثر المعدل لسمعة مكتب المراجعة (الحجم والتخصص الصناعي) على تلك العلاقات التأثيرية، بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**التصميم/المنهجية:** تمثلت عينة البحث فى ٦٤ شركة غير مالية مقيدة فى البورصة المصرية لمدة ٥ أعوام (٢٠١٥: ٢٠١٩)، وذلك لاختبار فروض البحث، اعتمادًا على نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى. وقد تم إجراء تحليل إضافى واختبار حساسية.

**النتائج:** أوضحت النتائج وجود تأثير موجب غير معنوى (معنوى) لأتعاب المراجعة (الأتعاب غير العادية) على دقة رأى بشأن الاستمرارية، ووجود تأثير سالب غير معنوى للثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى بشأن الاستمرارية. واختلاف (عدم اختلاف) تأثير أتعاب المراجعة (الأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة) باختلاف حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعى. وبإجراء التحليل الإضافى، تبين عدم تأثير (تأثير) حجم مكتب المراجعة (تخصصه الصناعى) كمتغير رقابى، على دقة رأى بشأن الاستمرارية. وبإجراء اختبار الحساسية، تبين تشابه النتائج فى ظل استخدام مؤشر أساسى وآخر بديل لقياس دقة رأى بشأن الاستمرارية، مما يعكس متانة النتائج التى تم التوصل إليها.

**التوصيات:** استنادًا إلى النتائج السابقة، يوصى البحث القائمين على وضع معايير المراجعة المصرية بأهمية مواكبة التعديلات التى طرأت على معايير المراجعة والتوكيد الدولية بشأن الاستمرارية، من أجل زيادة نفعية المعلومات التى تتضمنها التقارير المالية.

**الأصالة/الإضافة:** يحاول البحث تقليل الفجوة البحثية فى الأدب المحاسبى بشأن الموضوع مجال البحث، ومن المتوقع أن تكون النتائج محل اهتمام المديرين والهيئات التنظيمية والمستثمرين ومكاتب المراجعة.

**الكلمات المفتاحية:** أتعاب المراجعة؛ الأتعاب غير العادية؛ الثقة الإدارية المفرطة؛ سمعة مكتب المراجعة؛ دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

# **The impact of audit fees and managerial overconfidence on the auditor's opinion accuracy regarding going concern Evidence from Egypt**

## **Abstract:**

**Purpose:** investigating the impact of the audit fees (paid and abnormal) and managerial overconfidence - individually - on the auditor's opinion accuracy regarding going concern, in addition to determining the moderate impact of the audit office reputation (size and industrial specialization) on those effect relationships, in Egypt.

**Design/Methodology:** The research sample was 64 non-financial firms listed on the Egyptian Stock Exchange (EGX) for 5 years (2015: 2019), to investigate research hypotheses, based on the binary logistic regression model. An additional analysis and a sensitivity test were performed.

**Findings:** it found an insignificant (a significant) positive and insignificant negative effect between auditor's opinion accuracy regarding going concern and audit fees (abnormal fees) and managerial overconfidence, respectively. And the difference (no difference) effect of audit fees (abnormal fees and managerial overconfidence) depends on audit office size or its industrial specialization. By conducting the additional analysis, it found no effect (effect) for audit office size (its industrial specialization) as a control variable, on auditor's opinion accuracy regarding going concern. And by conducting a sensitivity test, it found similar results by using basic and alternative proxy to measure auditor's opinion accuracy regarding going concern, reflecting the robustness of the results.

**Recommendations:** Based on the previous findings, the research recommends that those in charge of the Egyptian auditing standards should keep pace with the amendments made to the International Auditing and Assurance Standards about the going concern, in order to increase the usefulness of the information contained in the financial reports.

**Originality/Value:** The research tries to reduce the research gap in the accounting literature on the subject area of research. The findings of the research are expected to be of interest to managers, regulatory, investors, and audit offices.

**Keywords:** Audit fees; Abnormal fees; Managerial overconfidence; Audit office reputation; auditor's opinion accuracy regarding going concern.

## ١- مقدمة البحث

نظراً لإفلاس شركات عالمية، كشركة إنرون Enron للطاقة وورلد كوم WorldCom للاتصالات، في نهاية عام ٢٠٠١، وما تبعه من انهيار مكتب آرثر أندرسن Arthur Anderson للمحاسبة والمراجعة، وما تبعه بعد ذلك من أزمة مالية عالمية عام ٢٠٠٨، أصبحت معظم الشركات معرضة للاخفاقات المالية والتعثر المالي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس. لذلك، اهتمت معايير المراجعة المحلية والدولية برأى مراقب الحسابات بشأن تقييمات الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرارية، وضرورة أن يكون هذا الحكم دقيقاً وسليماً، حتى يكون بمثابة إنذار مبكر في حالة الفشل المالي المحتمل، مما يسهم في نفعية المعلومات، وبالتالي سلامة اتخاذ القرار لإنقاذ الشركة وحماية أموال المستثمرين، وبذلك يكون قد أوفى بأحد أهم متطلبات مستخدمي التقارير المالية.

وتعتبر المراجعة الخارجية سلسلة من الأحكام المهنية التي يصدرها مراقب الحسابات، والتي يجب أن تتسم بالجودة، ومن بين أهم هذه الأحكام، الحكم المهني بشأن الاستمرارية<sup>(\*)</sup> Going concern judgment. ويجب أن يكون لدى مراقب الحسابات قدر كاف من المهارات والقدرات والمعارف التي تمكنه من إصدار حكمه مهني يتسم بالجودة (على، ٢٠٢٠؛ Arens et al., 2014). ويوفر الحكم المهني لمراقب الحسابات توكيداً إيجابياً Positive Assurance بشأن تأكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة (على، ٢٠١٣؛ يوسف؛ ٢٠١٧).

وتتمثل أتعاب المراجعة المدفوعة<sup>(\*\*)</sup> Audit fees فيما يتقاضاه مراقب الحسابات مقابل خدمات المراجعة التي يقدمها لعملائه، بينما تتمثل الأتعاب غير العادية Abnormal fees في الفرق بين الأتعاب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات والأتعاب العادية المتوقعة (المفترضة) وفق مستوى الأتعاب العادي. ومن المتوقع أن تؤثر كليهما على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ففي حالة وجود اعتماد اقتصادي بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة، تضعف استقلالية مراقب الحسابات بتلقى أتعاب مراجعة مرتفعة من العملاء، وبذلك يقوم بإصدار رأى غير معدل بشأن الاستمرارية للشركات المتعثرة مالياً على خلاف الحقيقة، في محاولة منه لإرضاء العميل من أجل الاستمرار في الحصول على هذه الأتعاب مستقبلاً. وفي هذه الحالة، تُسهم أتعاب المراجعة وما تتضمنه من أتعاب غير العادية، في انخفاض دقة الرأى بشأن الاستمرارية. في المقابل، قد تكون أتعاب المراجعة المرتفعة انعكاساً لجهد مراجعة إضافي يقوم به مراقب الحسابات، من خلال إجراء المزيد من الاختبارات الموضوعية، والانخراط في مناقشات

(\*) يُستخدم الحكم المهني بشأن الاستمرارية والرأى بشأن الاستمرارية في البحث بشكل متبادل، ليعبران عن معنى مترادف، وقد يُعبر عنهما بالدقة أو بالجودة أو بالسلامة.

(\*\*) تُستخدم أتعاب المراجعة المدفوعة وأتعاب المراجعة في البحث بشكل متبادل، لتعبران عن معنى مترادف.



ومفاوضات مطولة مع إدارة شركة العميل من أجل دعم رأيه بشأن الاستمرارية. وفي هذه الحالة، تسهم أتعاب المراجعة، والأتعاب غير العادية، في ارتفاع دقة الرأي بشأن الاستمرارية. كما أنه من المرجح أن يأخذ مراقب الحسابات في اعتباره مستوى الثقة لدى الإدارة عند تقييم الأدلة المقدمة منها بشأن الاستمرارية، لذلك يعد أحد محددات دقة رأيه الفنى عامة، ورأيه بخصوص الاستمرارية خاصة. فقد تبالغ الإدارة المفرطة في الثقة<sup>(\*)</sup> Managerial overconfidence في قدرتها على التحكم في الأحداث والأمور المتعلقة بالشركة، كما أنها تميل إلى الانخراط في إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للحفاظ على سمعتها وكفاءتها، والمبالغة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على المشروع وتجاهل المخاطر المحتملة، والتأكيد على الإشارات الإيجابية والتشكيك في الإشارات السلبية، كما تقلل من خطورة الأخبار السيئة، وقد تؤثر هذه العناصر سلبًا على دقة الرأي بشأن الاستمرارية. ويمكن لسمعة مكتب المراجعة (حجمه وتخصصه الصناعي) أن تخفف (تدعم) من الآثار السلبية (الإيجابية) المحتملة لأتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة، فمكتب المراجعة المنتمى للأربعة الكبار BIG4 و/أو المتخصصة صناعيًا يكون مستقل في الكشف عن الغش Fraud الذى يمكن أن ترتكبه إدارة الشركة وتفصح عنه، نظرًا لارتفاع خطر السمعة المرتبط بهذه المكاتب، فهي أكثر دقة في تقييم رأى الإدارة بشأن الاستمرارية، كما أنها لا تتعرض لضغوط ارتفاع الأتعاب. وبذلك، قد يسهم الأثر المشترك لمكتب المراجعة المنتمى للأربعة الكبار أو المتخصص صناعيًا مع أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة في تحقيق دقة الرأي بشأن الاستمرارية.

## ٢ - مشكلة البحث

تناولت العديد من الأدبيات أثر أتعاب المراجعة (e.g., Craswell et al., 2002; Defond et al., 2002; Geiger and Rama, 2003; Basioudis et al., 2008; Callaghan et al., 2009) الأتعاب غير العادية (e.g., Muramiya and Takada, 2010; Xie et al., 2010; Eshleman and Guo, 2014; Hapsoro and Santoso, 2018) والثقة الإدارية المفرطة (e.g., Ji and Lee, 2015; Kim, 2016; Sutrisno, 2019) حجم مكتب المراجعة (e.g., Muramiya and Takada, 2010; Kaplan and Williams, 2012; Hadriche, 2015; Salehi et al., 2018b)؛ (٢٠٢٠)، وتخصصه الصناعي (e.g., Lim and Tan, 2008; Chiang et al., 2015; Osman et al., 2016).

(\*) تستخدم الثقة الإدارية المفرطة للتعبير عن التفاؤل الإدارى المفرط Managerial overoptimism أو التحيز الإدارى المعرفى لدى المدير التنفيذى أو الإدارة ككل، ويستخدمان فى البحث بشكل متبادل، ليعبران عن معنى مترادف.

على، ٢٠٢٠، على رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومن ثم دقته. وتوصلت جميعها إلى نتائج مختلطة، نظراً لإختلاف بيئة التطبيق وحجم عينة الدراسة وفترة التطبيق.

وقد جادل (Barton et al. (2010) باحتمال إختلاف الآثار المترتبة على الأرقام المحاسبية عبر أسواق مالية مختلفة، وبالتالي لا يمكن تحديدها من مجرد دراسة سوق واحد، كما لا يمكن تعميم نتائج دراسة هذا السوق على باقى الأسواق. ونظراً لإختلاف الأوضاع المؤسسية بين الدول، فمن المهم فهم الآثار المترتبة على الأرقام المحاسبية فى أكبر عدد ممكن منها. ومع ندرة الأدبيات فى البيئة العربية عامة والمصرية خاصة، التى تناولت أثر كل من أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية الثقة الإدارية المفرطة، على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، والأثر المعدل لحجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعى على هذه العلاقات التأثيرية، تتضح أهمية هذا البحث. وبناءً عليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية فى بيئة الممارسة المحاسبية المصرية:

- ما شكل واتجاه العلاقة بين أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - من جهة ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من جهة أخرى؟
- هل يؤثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - من جهة ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من جهة أخرى؟
- هل يؤثر التخصص الصناعى لمكتب المراجعة على العلاقة بين أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - من جهة ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من جهة أخرى؟

### ٣- هدف البحث

يهدف البحث بشكل أساسى إلى دراسة واختبار أثر أتعاب المراجعة المدفوعة وغير العادية والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة. بالإضافة إلى اختبار مدى إختلاف تلك العلاقات التأثيرية بإختلاف حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعى، كمتغيرين معدلين، وذلك بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

### ٤- أهمية البحث ودوافعه

تتمثل أهمية البحث أكاديمياً فى دراسة موضوع معاصر له أهميته علمياً، من خلال تحديد محددات دقة الرأى بشأن الاستمرارية مستقبلاً وقياس أثرها، وتحديد الأثر المعدل لسمعة مكتب المراجعة على هذه العلاقة التأثيرية. حيث يحاول البحث مساعدة المهتمين بدراسة أثر أتعاب المراجعة والأتعاب

غير العادية والثقة الإدارية المفرطة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع نفعية المعلومات المحاسبية، من أجل تخفيض الآثار السلبية لمشكلة عدم تماثل المعلومات.

**وعملياً** يعتبر البحث مهماً، نظراً لندرة الأدبيات المحاسبية فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية العربية والمصرية - على حد سواء - بشأن قياس أثر كل من: أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، والأثر المعدل لسمعة مكتب المراجعة على هذه العلاقة التأثيرية. بالإضافة إلى مواكبة الموضوعات المهمة فى الأدبيات الأجنبية، وخاصة بعد إدخال تعديلات فى عام ٢٠١٥ على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة المعدل (ISA No. 570) بشأن الاستمرارية، كدافع لضرورة إجراء تعديل على نظيره المصرى رقم (٥٧٠).

## ٥- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية، على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وذلك تطبيقاً على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية لفترة خمسة أعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٩). وبذلك، يخرج عن نطاق البحث اختبار تلك العلاقة للشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وتلك التى تعد قوائمها بعملية أجنبية، والتى لا ينتهى عامها المالى فى ٣١ ديسمبر، لاستيفاء قياس بعض المتغيرات، بالإضافة إلى المؤسسات المالية، نظراً لطبيعتها الخاصة. كما يخرج عن نطاق البحث المحددات الأخرى لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بخلاف أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة، والمتغيرات المعدلة الأخرى، بخلاف حجم مكتب المراجعة وتخصصه الصناعى، كما أن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

## ٦- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيق الهدف منه وفى إطار حدوده، سوف يستكمل البحث كالتالى:

١/٦ - تحليل الأدبيات السابقة ذات الصلة بدقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وأثر أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة عليها، والأثر المعدل لسمعة مكتب المراجعة على العلاقات التأثيرية.

١/١/٦ - تحليل الأدبيات السابقة ذات الصلة بدقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

٢/١/٦ - تحليل العلاقة بين أتعاب المراجعة ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٣/١/٦ - تحليل العلاقة بين الأتعاب غير العادية ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الثانى للبحث.

٤/١/٦ - تحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الثالث للبحث.

٥/١/٦ - تحليل الأثر المعدل لسمعة مكتب المراجعة واشتقاق باقى فروض البحث.

٢/٦ - منهجية البحث.

٣/٦ - نتائج البحث وإسهاماته وحدوده وتوصياته ومجالاته المقترحة.

١/٦ - تحليل الأدبيات السابقة ذات الصلة بدقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وأثر أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة عليها، والأثر المعدل لسمعة مكتب المراجعة على العلاقات التأثيرية

قدمت الأدبيات السابقة (e.g., Geiger and Rama, 2003; Basioudis et al., 2008) أدلة تفيد تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. كما قدمت أيضاً الأدبيات السابقة (e.g., Fang and Hong, 2008; Eshleman and Guo, 2014) أدلة تفيد تأثير الأتعاب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. كما قدمت أدبيات سابقة أخرى (e.g., Ji and Lee 2015; Kim, 2016) أدلة تفيد تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بالإضافة إلى اختبار مدى تأثير سمعة مكتب المراجعة على تلك العلاقات التأثيرية. وسيتم تناول تحليلات وأدلة ونتائج هذه الأدبيات كما يلي:

١/١/٦ - تحليل الأدبيات السابقة ذات الصلة بدقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية

من المنظور المحاسبى، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتحديث المعايير المحاسبية عام ٢٠١٤: عرض القوائم المالية- استمرارية الشركة. ووفقاً لهذا التحديث، يجب على إدارة الشركة تقييم وجود شك جوهرى بشأن الاستمرارية، وإذا أشار التقييم الأولى إلى احتمال وجوده، يتم تقييم إمكانية تنفيذ خطط الإدارة بشكل فعال، مع تقييم إمكانية تخفيف الشك الجوهرى. وفى هذه الحالة، يتطلب إفصاحات موسعة بخصوص الأحداث أو الظروف التى أثارَت شكاً جوهرياً، تقييم الإدارة لأهمية تلك الأحداث أو الظروف الخاصة بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، والخطط التى من المتوقع أن تخفف الشك الجوهرى. وإذا لم تكن خطط الإدارة قادرة على تخفيفه، يجب على الإدارة الإفصاح عن وجود شك

جوهري حول الاستمرارية، والإفصاح كذلك عن تقييمها حول الشروط والخطط، وما إذا كانت القوائم المالية معدة على أساس الاستمرارية (FASB, 2014; Krishnan et al., 2018).

وعلى الرغم أن هذا التحديث مشابه لما ورد بمعايير المراجعة الدولية، إلا أنه يوجد اختلافان مهمان وهما: (١) فترة تقييم الإدارة ١٢ شهرًا بعد تاريخ إصدار القوائم المالية أو إتاحتها للإصدار. وهذه فترة أطول من فترة تقييم مراقب الحسابات البالغة ١٢ شهرًا بعد تاريخ الميزانية العمومية. (٢) لا تحتوى معايير المراجعة على تعريف واضح للشك الجوهري، ووفقاً لتحديث معايير المحاسبة يوجد الشك الجوهري في حالة احتمال عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة خلال ١٢ شهرًا بعد إصدار القوائم المالية (Krishnan et al., 2018).

ومن المنظور المهني، قام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولية (IAASB) بتعديل معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA No. 570) عام ٢٠١٥، بغرض تحسين فهم مستخدمى تقرير المراجعة وإبراز دور الإدارة ومراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. ووفقاً لهذا التعديل، في حالة توصل مراقب الحسابات لاستنتاج - بناءً على أدلة حصل عليها - بملاءمة تطبيق الإدارة للأساس المحاسبى للاستمرارية، بالإضافة إلى الإفصاح الملائم وفقاً لإطار التقرير المالى المطبق عن وجود أحداث أو ظروف جوهريّة قد لا تؤدى للشك الجوهري في قدرة الشركة على الاستمرار، في هذه الحالة يتم إصدار تقرير رأى نظيف مع إضافة فقرة "أمور المراجعة الأساسية". أما في حالة توصل مراقب الحسابات لاستنتاج بناءً على الأدلة التي حصل عليها بملاءمة تطبيق الإدارة للأساس المحاسبى للاستمرارية، بالإضافة إلى الإفصاح الملائم عن وجود أحداث أو ظروف قد تؤدى للشك الجوهري في قدرة الشركة على الاستمرار، في هذه الحالة يتم إصدار تقرير رأى نظيف مع إضافة فقرة "عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية"، وتكون بعد فقرة "أساس الرأى" (عبدالرحيم، ٢٠٢٠؛ IAASB, 2015).

وفي حالة عدم كفاية الإفصاح عن تلك الأحداث أو الظروف، فعلى مراقب الحسابات إصدار رأى متحفظ أو معاكس - حسب الأحوال، مع ضرورة إشارة تقرير المراجعة صراحة إلى الشكوك التي قد تؤدى إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرارية في فقرة "أساس الرأى". وفي حالة عدم ملاءمة فرضية الاستمرارية، وعدم تقييم الإدارة لذلك، على الرغم من إعداد القوائم المالية بناءً على هذه الفرضية، فعلى مراقب الحسابات إصدار رأى معاكس إذا كانت لديه القناعة الكافية بعدم قدرة الشركة على الاستمرارية (IAASB, 2015).

كما تناول المعيار الدولي المعدل (ISA No. 570) أيضاً مجموعة من المؤشرات التي تكون شكاً جوهرياً بشأن الاستمرارية. فقد تناول مجموعة من المؤشرات (مالية، تشغيلية، أخرى) التي تعكس نقص

السيولة، وبالتالي عدم القدرة على سداد التزاماتها، بالإضافة إلى انخفاض قدرتها على الحصول على تمويل، نظراً لانخفاض أدائها، أى تعثر الشركة ماليًا. ومن المؤشرات المالية: رأس المال العامل السالب، انخفاض نسبة التداول السريعة، صافى التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة التشغيلية، وعدم وجود توزيعات أرباح أو عدم القدرة على سدادها. ومن المؤشرات التشغيلية: فقد كوادر إدارية ذات كفاءة مع عدم وجود البديل، فقد عميل مهم، وظهور منافس قوى. ومن المؤشرات الأخرى: عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال، ارتفاع التعويضات المحتملة الناتجة عن التقاضى ضد الشركة، وعدم كفاية التعويضات عن حوادث مؤمن ضدها (كالحريق).

وإذا اعتقد مراقب الحسابات بوجود شك جوهري بشأن الاستمرارية، فعليه القيام بمجموعة إجراءات مراجعة إضافية هي: الحصول على معلومات حول الخطط المستقبلية التي تعدها الإدارة وتهدف إلى التخفيف من تأثير الأحداث أو الظروف التي تثير شكاً جوهرياً، تقييم احتمالية تنفيذ مثل هذه الخطط بفعالية والقيام بإجراءات إضافية للحصول على أدلة مراجعة كافية لتأكيد أو استبعاد الشك الجوهري، والحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية (IAASB, 2015).

ويُستخلص مما سبق، وفقاً لتعديلات معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA No. 570)، تتضمن مسؤولية إدارة الشركة فى إعداد القوائم وفق الأساس المحاسبى للاستمرارية، تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرارية، والإفصاح الملائم على أساس أمور متعلقة بالاستمرارية. وتتضمن مسؤولية مراقب الحسابات فى الوصول إلى استنتاج بشأن مدى ملائمة تطبيق الإدارة للأساس المحاسبى للاستمرارية والوصول إلى استنتاج بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار والإفصاح عن نتائج الاستنتاج فى تقرير المراجعة (عبدالرحيم، ٢٠١٥؛ IAASB, 2015).

وعلى الرغم من أن معايير المراجعة المصرية نسخة مترجمة من معايير المراجعة الدولية، إلا إنها لا تواكب التعديلات التى طرأت على الأخيرة. فوفقاً للمعيار المصرى للمراجعة رقم (٥٧٠): أنه فى حالة توصل مراقب الحسابات لاستنتاج بناءً على الأدلة التى حصل عليها بملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، بالإضافة إلى الإفصاح الملائم المطبق عن وجود أحداث أو ظروف جوهرية قد لا تؤدى للشك الجوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار، فى هذه الحالة يتم إصدار تقرير رأى نظيف. أما فى حالة توصل مراقب الحسابات لاستنتاج بناءً على الأدلة التى حصل عليها بملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، بالإضافة إلى الإفصاح الملائم المطبق عن وجود أحداث أو ظروف قد تؤدى للشك الجوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار، فى هذه الحالة يتم إصدار تقرير رأى نظيف مع إضافة فقرة "لفت الإنتباه" (عبدالرحيم، ٢٠٢٠).

وتشير أدبيات المراجعة (e.g., Carcello and Palmrose, 1994; Carson et al., 2013; Ji and Lee, 2015) إلى أهمية النتائج المترتبة على رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، فإذا أصدر رأى معدل بشأن الاستمرارية وظلت الشركة باقية لاحقاً لمدة عام مالى على الأقل (خطأ من النوع ١ Type 1 misclassification error أو إيجابى خطأ a false positive)، فقد يترتب على ذلك عدم رضاء إدارة الشركة من مراقب الحسابات وإنهاء الارتباط به، ويفقد بذلك أتعاب مستقبلية، كما أنه يعجل من إفلاس الشركة. أما إذا أصدر رأى غير معدل بشأن الإستمرارية لشركة قد أفلست لاحقاً خلال عام مالى على الأقل (خطأ من النوع ٢ Type 2 misclassification error أو سلبى خطأ a false negative)، فقد يترتب على ذلك مقاضاة مراقب الحسابات من قبل أصحاب المصلحة والإضرار بسمعته. وتأكيداً لذلك، أشار (Cahan and Zhang (2006); Fargher and Jiang (2008) إلى إسهام خطر التقاضى فى زيادة تحفظ مراقب الحسابات بشأن رأى الاستمرارية. ولذلك، يسعى مراقب الحسابات جاهداً لتقييم إفصاحات الإدارة وتكوين توقع لاستمرار الشركة فى المستقبل وإصدار رأى دقيق.

وفيما يتعلق بمدى دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وجد (Geiger et al. (2005 أن نسبة الشركات المفلسة التى تلقت رأياً معدلاً بلغت ٤٠% فى فترة ما قبل إنهيار شركة إنرون Enron نهاية عام ٢٠٠١، لكنها ارتفعت إلى ٧٠% فى فترة ما بعد إنهيارها. فى حين وجد (Francis (2011 أن عدد الشركات التى أفلست دون تلقيها رأياً معدلاً (خطأ من النوع ٢) بشأن استمراريتهما سابقاً منخفض للغاية، وتمثل أقل من ١% من ارتباطات عملية المراجعة. ومع ذلك، تمثل هذه النسبة المنخفضة خسارة اقتصادية كبيرة للمستثمرين، مما يعكس ارتفاع حجم التعويضات التى قد يتحملها مراقب بالحسابات إذا تقاضى المستثمرين ضده. ومع ذلك، وفى أدبيات لاحقة، وجد (Fargher and Jiang (2008) (Feldmann and Read (2010) أن التأثير الأوى لقانون سيربانس-أوكسيلي SOX على زيادة معدلات الرأى المعدل تلاشى بمرور الوقت، ويعود إلى مستويات ما قبل القانون.

وفى نفس السياق، توصل (Pryor and Terza (2002 إلى أن ٨٣% من الشركات الأمريكية التى تلقت رأياً معدلاً لأول مرة بشأن الاستمرارية بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣ استمرت فى البقاء خلال العام المالى اللاحق (خطأ من النوع ١). ويؤيد ذلك، ما توصل إليه (Geiger and Rama (2006 فى دراسته التى غطت ١١ عامًا (١٩٩٠-٢٠٠٠) بالولايات المتحدة، أن ٨٧,٧% من الشركات على المدى الطويل لم تفشل بعد عام واحد من تلقى رأى معدل. وفى المملكة المتحدة، بلغت نسبة هذه الشركات ما بين ٧٦%، ٨٠% (Lennox, 1999). وفى استراليا، توصل (Carey et al. (2008 إلى أن هذه نسبة قد بلغت ٨٨% لفترة ٤ أعوام (١٩٩٤-١٩٩٧)، وتوصل (Xu et al. (2011 إلى نسبة مماثلة لفترة

حتى عام ٢٠٠٨. وفي بلجيكا، توصل (Knechel and Vanstraelen (2007) إلى أن هذه النسبة بلغت ٨٧% من الشركات التي عانت من الضغوط المالية لفترة ٥ أعوام (١٩٩٢-١٩٩٦).

وفي بيئة الأعمال المصرية، توصلت دراسة عبدالرحيم (٢٠٢٠) التجريبية إلى وجود تأثير معنوي للتعديلات في شكل تقرير مراقب الحسابات ومحتواه وفق معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA No. 570) بشأن الاستمرارية على قرارى الاستثمار ومنح الائتمان. كما توصلت دراسة على (٢٠٢٠) إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وعلاقة ارتباط موجبة لطول فترة ارتباطه بعمله - كل على حدة ومعا - على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بالإضافة إلى اختلاف الأثر المجمع لهما باختلاف الوضع المالي لعميل المراجعة ودرجة تعقد صناعته. كما توصلت دراسة مشابطة (٢٠٢٠) على الشركات الصناعية إلى سلامة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية عندما تتحقق جودة المراجعة (مقاسةً بمؤشر حجم مكتب المراجعة).

#### ٢/١/٦ - تحليل العلاقة بين أتعاب المراجعة ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الأول للبحث

قسم (Choi et al. (2010) الأتعاب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات إلى مكونين هما:

- الأتعاب العادية: وتعكس تكلفة الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات فى عملية المراجعة، تكلفة خطر مقاضاته فى حالة تسببه فى ضرر للأطراف المستفيدة، والأرباح العادية لمراقب الحسابات. ويتم تحديدها بشكل أساسى من خلال العوامل المشتركة بين الشركات محل المراجعة، مثل: حجم شركة العميل، تعقيد عملياتها، والمخاطر المرتبطة بها. فمن المتوقع أن يحصل مراقب الحسابات على أتعاب مرتفعة فى حالة الارتباط بشركة كبيرة مرتفعة المخاطر ومعقدة العمليات، لأن إجراءات المراجعة تتطلب المزيد من الوقت والجهد من قبل الموارد البشرية.

- الأتعاب غير العادية: وتعكس المبلغ الإضافى (غير العادى) الذى يدفعه العميل، ولا يتعلق بإجراءات المراجعة، بل تعتمد على العلاقة التعاقدية الاقتصادية الخاصة بين مكتب المراجعة وعميله، ويتم تحديدها حسب الاحتياجات الخاصة بعميل المراجعة (Alhadab, 2018; He et al., 2020).

ويمثل التأثير السلبى للأتعاب المرتفعة المدفوعة لمراقب الحسابات على استقلاليتته مصدر قلق لمهنة المحاسبة، فإصدار مراقب الحسابات رأى بخصوص وجود شك جوهري يعيق استمرارية الشركة يفقد ثقة المستثمرين والبنوك فى أداء الشركة وقدرتها المالية، ويصعب ذلك من حصول الشركة على أى تمويل، وبذلك قد تلجأ الإدارة إلى محاولة الحصول على رأى غير معدل باستخدام أتعاب المراجعة.



وتوجد أدلة مختلطة على العلاقة بين أتعاب المراجعة والميل إلى إصدار رأى بشأن استمرارية الشركة، ومن ثم دقته. فقد جادل DeFond et al. (2002), Lim and Tan (2008); He et al. (2020) بأن استقلالية مراقب الحسابات تضعف بتلقى أتعاب مراجعة مرتفعة من العملاء، كما جادل Huang et al. (2009); Blay and Geiger, 2012 بأن استقلالية مراقب الحسابات تضعف عندما يقوم - عن قصد أو غير قصد - بتعديل عملية اتخاذ القرار في محاولة لإرضاء عميله من أجل الاستمرار في الحصول على الأتعاب المستقبلية، فإذا حاول استرضائه، فلن يصدر رأى معدل بشأن الاستمرارية للشركات المتعثرة ماليًا (Carcello and Neal, 2003).

في المقابل، لم تقدم الأدبيات الأمريكية - خلال فترة ما قبل إصدار قانون سيربانس-أوكسيلي SOX - دليلاً بشأن دعم فكرة تأثير أهمية العميل جوهرياً على إبداء رأى معدل بشأن الاستمرارية (Reynolds and Francis, 2000)، ولا تأثير لنسبة الأتعاب التي يحصل عليها من عميل معين إلى إجمالي أتعاب المكتب من جميع العملاء على ميل مراقب الحسابات إلى إصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية، في حين تؤثر هذه النسبة إيجاباً على الرأى بشأن الاستمرارية خلال فترة ما بعد إصدار قانون سيربانس-أوكسيلي SOX. وقد وجد Ettredge et al. (2011) أن مراقب الحسابات أقل احتمالاً لإصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية لأول مرة للعملاء ذوي الأتعاب المرتفعة لمكاتب المراجعة المحلية في منتصف الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ مقارنة بما قبل الأزمة عام ٢٠٠٦، ومن ثم انخفاض دقة الرأى بشأن الاستمرارية. كما توصل Blay and Geiger (2013) إلى أن الأتعاب المرتفعة تخفض من احتمال إصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية.

وفي سياق متصل، توصل Hoitash (2007); Mitra et al. (2009); Jung et al. (2016) إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين حجم الأتعاب وجودة المراجعة، لأن ارتفاع الأتعاب قد يؤثر سلباً على استقلالية مراقب الحسابات، وبالتالي قد يتغاضى عن انخفاض دقة تقييمات الإدارة بشأن الاستمرارية. وتوصل Vanstraelen (2002) إلى أن مراقب الحسابات الذي يحصل على أتعاب مرتفعة في بلجيكا أقل احتمالاً لإصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية. ويؤكد على ذلك، ما وجدته Francis (2004) بأنه مع ارتفاع أتعاب المراجعة ينخفض الرأى المعدل بشأن الاستمرارية، مما يشير إلى انخفاض دقته. وبالتالي، قد تؤثر حالة الاقتصاد الكلى على العلاقة بين التبعية الاقتصادية بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة وإصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية (Carson et al., 2013).

في المقابل، يرى Hoitash et al. (2007) أنه في الحالات التي يصدر مراقب الحسابات رأياً معدلاً، عادة ما يقوم بإجراء المزيد من الاختبارات الموضوعية والتوثيق، والانخراط في مناقشات ومفاوضات مطولة مع إدارة شركة العميل من أجل دعم رأيه النهائي، ويؤدي هذا العمل الإضافي إلى

ارتفاع أتعاب خدمات المراجعة، مما يعكس ارتباطاً إيجابياً بين أتعاب المراجعة ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية. وقد توصلت دراسة (Geiger and Rama (2003) في الولايات المتحدة ودراسة (Basioudis et al. (2008) في المملكة المتحدة إلى أن الشركات التي تعاني من التعثر المالي، يرتبط ارتفاع الأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات بإصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية.

وفي نفس السياق، أشارت العديد من الأدبيات (e.g., Bentley et al., 2013; Lobo and Zhao, 2013; Hribar et al., 2014) إلى استخدام حجم مستوى أتعاب المراجعة كمؤشر لمستوى الجهد المبذول في عملية المراجعة، ومن ثم التأثير على جودة المراجعة. فيشير ارتفاع الأتعاب إلى ارتفاع جهد المراجعة، ومن ثم ارتفاع جودة المراجعة. كما يشير انخفاضها إلى انخفاض جهد المراجعة، ومن ثم انخفاض جودة المراجعة. كما توصل (Lobo and Zhao (2013); Egmond (2014) إلى أن وجود علاقة ارتباط موجبة بين الأتعاب وجودة عملية المراجعة.

وعلى النقيض من النتائج السابقة، توصل (Craswell et al. (2002) إلى عدم تأثير حجم الأتعاب على إصدار مراقب الحسابات رأى غير معدل بشأن استمرارية الشركات الاسترالية. كما توصل (Callaghan et al. (2009) إلى عدم وجود تأثير لحجم الأتعاب على إصدار مراقب الحسابات رأى معدل سابقاً بشأن استمرارية الشركات الأمريكية التي دخلت في مرحلة الإفلاس لاحقاً. ويدعم ذلك ما قدمه (Defond et al. (2002) من دليل بعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين حجم الأتعاب والرأى المعدل بشأن الاستمرارية. وفي سياق متصل، لم يتوصل (Frankel et al. (2002) إلى أية علاقة بين حجم الأتعاب وجودة المراجعة (مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية).

وفي ضوء ما تقدم، توصلت غالبية الأدبيات السابقة على مستوى دول مختلفة إلى أن تأثير أتعاب المراجعة قد يكون سلباً أو إيجابياً على رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومن ثم دقته. ودون توقع اتجاه محدد للعلاقة التأثيرية، يتوقع الباحث أن تؤثر أتعاب المراجعة في مصر (إيجابياً أو سلباً) على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول كالتالي:

**ف1: تؤثر أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

٣/١/٦ - تحليل العلاقة بين الأتعاب غير العادية ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية  
واشتقاق الفرض الثاني للبحث

تُعرف الأتعاب غير العادية على أنها مبلغ إضافي لأتعاب المراجعة بناءً على العلاقة المحددة بين مكتب المراجعة والشركة محل المراجعة، ولا يتعلق بخصائص الشركة مثل: حجمها وتعقدتها

(Alhadab, 2018; He et al., 2020). كما أنها تمثل الفرق بين الأتعاب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات والأتعاب العادية المتوقعة (المفترضة) وفق مستوى الأتعاب العادي (Fitriany, 2017). ووفق نماذج البحوث التجريبية لتقدير أتعاب المراجعة، يتم تحديد هذا المتغير كدالة لتكلفة مراقب الحسابات في أداء المراجعة، مخاطر التقاضي المتوقعة، والأرباح العادية (Asthana and Boone, 2012).

وتكشف الأدبيات السابقة عن أدلة مختلطة حول الأتعاب غير العادية، يعتمد أحدهما على نظرية الاعتماد الاقتصادي Economic bonding theory، وبناءً عليها، قد تتعرض استقلالية مراقب الحسابات في أداء عملية المراجعة للتهديد من خلال الاعتماد الاقتصادي على أتعاب العميل، مما قد يخفض من جودة المراجعة، وبالتبعية عدم دقة رأيه بشأن الاستمرارية. ويحدث الاعتماد الاقتصادي عندما يدفع العملاء مبالغ زائدة لمراقب الحسابات مقابل إجماعه عن جمع أدلة الإثبات وإجراء الاستفسارات المناسبة أثناء عملية المراجعة خوفاً من فقدان الأتعاب المرتفعة التي يتقاضاها (Hoitash et al., 2007; Choi et al., 2010). ويؤكد على ذلك، ما أشارت إليه نظرية الرشوة Bribery theory بأن مراقب الحسابات يقوم بتنفيذ إجراءات المراجعة الخاصة به بما يتماشى مع توقعات عملائه (تحيز متعمد) مقابل الحصول على أتعاب إضافية واستمرار الارتباط به لفترة أخرى (Kinney and Libby, 2002). وبناءً على ذلك، من المتوقع أن تؤثر الأتعاب غير العادية سلباً على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وذلك لأنها تخلق حوافز لديه للرضوخ لضغط إدارة الشركة من أجل إبداء رأي غير معدل بشأن الاستمرارية (Choi et al., 2010).

وتأكيداً على ما جاء بالنظريتين السابقتين، توصل Kraub et al. (2015); Fitriany and Anggraita (2016) إلى أن الأتعاب غير العادية تؤثر سلباً على جودة المراجعة، ومن ثم دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وتوصل Fitriany (2017) إلى ارتباط ارتفاع الأتعاب غير العادية بارتفاع احتمالية حصول الشركة على رأي غير معدل في الشركات الأندونيسية.

وتعتمد وجهة النظر الأخرى على نظرية الجهد المبذول في عملية المراجعة Audit effort theory، وتشير إلى أن أتعاب المراجعة غير العادية تعويض عن جهد المراجعة الإضافي لزيادة جودة المراجعة (Egmond, 2014; Blankley et al., 2012; Eshleman and Peng, 2014). ويؤكد ذلك، ما أشارت إليه نظرية العرض والطلب للخدمات Theory of demand and supply for services بأن ارتفاع مستوى الاستحقاقات الاختيارية يرتبط باحتمالية أعلى لمخاطر التقاضي مستقبلاً، وبالتالي سيقوم مراقب الحسابات بتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية للتخفيف من هذه المخاطر (Kinney and Libby, 2002). ومن المتوقع أن تكون هذه العلاقة غير معنوية عندما تكون الأتعاب غير العادية

قريبة من الصفر أو سلبية، لأن مراقب الحسابات في هذه الحالة يكون لديه حوافز منخفضة أو معدومة للتنازل عن دقة رأيه (Choi et al., 2010).

وتأكيدًا على ما جاء بالنظريتين السابقتين، توصل Higgs and Skantz (2006); Fang and Hong (2008); Eshleman and Guo (2014) إلى إسهام الأتعاب غير العادية الناتجة عن الجهد الإضافي المبذول في عملية المراجعة في تحسين رأى مراقب الحسابات وارتفاع جودة المراجعة. كما توصل Xie et al. (2010) إلى ارتباط الأتعاب غير العادية بتحسين رأى مراقب الحسابات في الشركات الصينية ذات الربحية المرتفعة غير العادية دون الشركات ذات الربحية المرتفعة العادية أو المنخفضة. كما وجد Blankey et al. (2012) أن الأتعاب غير العادية مرتبطة بشكل سلبي باحتمال إعادة إصدار Restatement القوائم المالية لاحقًا (كمؤشر لقياس جودة المراجعة). كما توصل Alhadab (2018) إلى ارتباط الأتعاب غير العادية بإدارة أرباح حقيقية أقل بشكل مجمع وعلى مستوى كل مؤشر من مؤشراتها (النفقات الاختيارية غير العادية، وتكاليف الإنتاج غير العادية). مما يشير إلى أن مستوى الأتعاب غير العادية محرك رئيس لتحسين جودة المراجعة من خلال تقليل مرونة الإدارة للمشاركة في إدارة الأرباح الحقيقية للتلاعب بالأرباح المفصح عنها. وتوصل Hapsoro and Santoso (2018) إلى انخفاض جودة المراجعة بارتفاع الأتعاب غير العادية، في حين لا تؤثر على إبداء رأى معدل بشأن الاستمرارية من خلال توسيط جودة المراجعة.

كما قامت الأدبيات السابقة باختبار العلاقة بين الأتعاب غير العادية الموجبة والسالبة<sup>(\*)</sup> وجودة المراجعة. وتُفسر أتعاب المراجعة الموجبة على أنها مخاطر مراجعة مرتفعة و/أو جهد مراجعة مرتفع، في حين أن أتعاب المراجعة السالبة تعبر عن مخاطر مراجعة منخفضة و/أو جهد مراجعة أقل أو قدرة تفاوضية أكبر للعملاء (Asthana and Boone, 2012)، وعندما تكون أتعاب المراجعة منخفضة بشكل غير عادي، قد لا يتمكن مراقب الحسابات من توفير موارد مراجعة كافية من أجل ضمان جودة المراجعة (Asthana and Boone, 2012; Jung et al., 2016).

وقد توصل Choi et al. (2010) إلى وجود علاقة ارتباط سلبية (عدم وجود ارتباط) بين الأتعاب غير العادية وجودة المراجعة في حالة الأتعاب غير العادية الموجبة (السالبة). وتوصل Asthana and Boone (2012) إلى وجود ارتباط سلبي بين مستوى الأتعاب غير العادية الموجبة والسالبة وجودة عملية المراجعة في أمريكا. كما توصلت دراسة Jung et al. (2016) في كوريا الجنوبية إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الأتعاب غير العادية الموجبة وجودة عملية المراجعة، وتدعم هذه النتيجة ما تتبناه

---

<sup>(\*)</sup> تكون الأتعاب غير العادية موجبة (سالبة) عند ارتفاع (انخفاض) الأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات عن الأتعاب العادية.

نظرية الاعتماد الاقتصادي، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الأتعاب غير العادية السالبة وجودة عملية المراجعة، بعد تبني معايير المحاسبة الدولية هناك. في المقابل وجد Blankley et al. (2012); Eshleman and Guo (2014) علاقة ارتباط موجبة بين مستوى الأتعاب غير العادية الموجبة والسالبة وجودة عملية المراجعة في أمريكا.

وفي ضوء ما تقدم، توصلت غالبية الأدبيات السابقة على مستوى دول مختلفة إلى أن تأثير الأتعاب غير العادية قد يكون سلبيًا أو إيجابيًا على رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومن ثم دقته. ودون توقع اتجاه محدد للعلاقة التأثيرية، يتوقع الباحث أن تؤثر الأتعاب غير العادية في مصر (إيجابيًا أو سلبيًا) على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني كالتالي:

**ف ٢: تؤثر الأتعاب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

#### ٤/١/٦ - تحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة ودقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية واشتقاق الفرض الثالث للبحث

يتطلب معيار المراجعة الدولي (ISA No. 315)، المتعلق بتفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام (الجوهرى)، من مراقب الحسابات الحصول على فهم خصائص أفراد إدارة الشركة كجزء من إجراءات تقييم مخاطر المراجعة (Flood, 2020). لأنها تؤثر في عملية المراجعة، وأن مراقب الحسابات يقضى وقتًا طويلاً وبشكل متكرر مع إدارة الشركة، وخاصة المدير التنفيذي CEO والمدير المالى CFO، فيمكنه تقييم جودة الإدارة بما فيها مستوى الثقة لديها، سواء أكانت معقولة أو مفرطة. ومن المرجح أن يأخذ مراقب الحسابات فى اعتباره مستوى الثقة لدى الإدارة عند تقييم الأدلة المقدمة منها، لذلك يعد مستوى الثقة الإدارية أحد محددات دقة رأيه الفنى عامة، ورأيه بشأن الاستمرارية خاصة. فقد تبالغ الإدارة المفرطة فى الثقة فى قدرتها على التحكم فى الأحداث والأمور المتعلقة بالشركة، وبالتالي تبالغ (تُهون) فى التقدير بشكل منهجى من احتمالية وقوع أحداث مواتية (سلبية) على قدرة الشركة على الاستمرارية (Ahmed and Duellman, 2013)، مما يعنى أن حكمهم ينحرف دائماً من الناحية النفسية عن الوضع الفعلى (He et al., 2020).

وقد جادل Presley and Abbott (2013); Ji and Lee (2015) بأن الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذى تُعبر عن التفاؤل المفرط والتحيز فى التقديرات الإيجابية للنتائج المستقبلية للقرار الحالى، مع العلم بأنه لا يدرك تقديراته المفرطة. كما جادل Kouaib and Hribar and Yang (2016); Jarbouï (2017) بأن الثقة الإدارية المفرطة لدى المدير التنفيذى تجعله يميل إلى الانخراط فى إدارة الأرباح الحقيقية للحفاظ على سمعته وكفاءته، وتحسين مصداقيته وتحقيق توقعات أرباح معينة وتجنب

الإفصاح عن الخسائر أو انخفاض الدخل. كما يميل إلى المبالغة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على المشروع وتجاهل المخاطر المحتملة (Ji and Lee, 2015; Salhei et al., 2018). بالإضافة إلى الانخراط في عمليتي دمج واستحواذ غير ضروريتين (Malmendier and Tate, 2005)، وإعادة إصدار القوائم المالية، والاستثمار المفرط متمثلاً في مشروعات ذات قيمة عالية صافية سالبة (Ben-David et al., 2013)، والميل إلى التأكيد على الإشارات الإيجابية والتشكيك في الإشارات السلبية، كما يقلل من خطورة الأخبار السيئة ويحجبها (Liang et al., 2019)، كما تتطوى الثقة المفرطة على ضوابط رقابة داخلية غير فعالة (Chen et al., 2014) Yang, 2015).

كما يميل المدير التنفيذي مفرط الثقة إلى تبني سياسات استثمارية محفوفة بالمخاطر وغير فعالة (Adam et al. 2015). فقد توصل (Ben-David et al., 2013; Presley and Abbott, 2013) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الثقة الإدارية المفرطة والقرارات المحفوفة بالمخاطر. لذلك، يتم النظر إلى الثقة الزائدة بشكل سلبي، لأنها أقل عرضة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بعقلانية من أجل استمرارية الشركة. كما أشارت نتائج (Liang et al. 2019) أن الشركات التي لديها إدارة مفرطة الثقة من المرجح أن تتعرض أسعار أسهمها للانخفاض مستقبلاً أكثر من الشركات التي لديها إدارة غير مفرطة الثقة.

وقد جادل (Ji and Lee 2015) بأن مراقب الحسابات الذي يُعطى أهمية أكبر للجوانب السلبية (الإيجابية) للثقة المفرطة للرئيس التنفيذي من المرجح بدرجة أكبر (أقل) أن يصدر رأياً معديلاً بشأن استمرارية الشركات المتعثرة مالياً. وبناءً على ذلك، يؤدي تطبيق مراقب الحسابات للشك المهني إلى النظر للمعلومات المالية المقدمة من الإدارة مفرطة الثقة على أنها غير واقعية، لمبالغتها في التفاؤل بشأن العوائد المستقبلية للاستثمارات الحالية، والميل إلى التقليل من عدم اليقين في النتائج (Hribar and Yang 2016). كما أنه من المرجح أن يستنتج مراقب الحسابات عدم كفاية خطط الإدارة للتغلب على تعثر الشركة مالياً، ومن ثم احتمال عدم قدرتها على الاستمرارية، كما أن الثقة المفرطة نفسها عامل يزيد من خطر المراجعة، وبذلك يتم إصدار رأي معدل بشأن الاستمرارية (Kim, 2016). وقد توصل (Ji and Lee 2019); Sutrisno (2019) إلى وجود تأثير سلبي للثقة الإدارية المفرطة على الرأي في تقرير المراجعة بشكل عام. كما توصل (He et al. 2020) إلى استخدام الإدارة مفرطة الثقة الأتباع غير العادية للتأثير على استقلالية مراقب الحسابات، وتخفض بذلك جودة عملية المراجعة عامةً، ودقة رأيه بشأن الاستمرارية خاصةً.

في المقابل، يمكن النظر إلى الثقة المفرطة بشكل إيجابي، وذلك إذا اعتقد مراقب الحسابات أن المدير التنفيذي قادر على تنفيذ خطة إدارية للتغلب على التعثر المالي للشركة (Ji and Lee 2015). وقد أشار (Anderson et al. 2012) إلى أنه من الناحية النفسية، من المرجح تمتع المدير التنفيذي ذو الثقة المفرطة بمكانة اجتماعية مرموقة، مما يعزز شبكته الاجتماعية ويجعله يبدوا أكثر كفاءة وقدرة مما هو

عليه. كما أوضح (Hirshleifer et al. (2012) أن المدير التنفيذي المفرط في الثقة يستثمر أكثر في الابتكار ومن المرجح أن يحقق نجاحاً مبتكراً. وقد توصل (Ji and Lee (2015) إلى إصدار رأى معدل بشأن استمرارية الشركة المتعثرة مالياً مرتبط بشكل إيجابي بالثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي. كما أشار التحليل الإضافي إلى أن الارتباط الإيجابي يكون أكثر وضوحاً مع ارتفاع عدم اليقين في سوق رأس المال، كما هو الحال خلال فترة ما قبل قانون سيربانس-أوكسلي SOX و فترات الأزمة المالية العالمية. كما توصل (Kim (2016) إلى أن الشركات المتعثرة مالياً التي لديها إدارة مفرطة في الثقة أكثر عرضة لإصدار رأى معدل بشأن استمراريته.

وبالرغم من نتائج وجهتي النظر السابقتين، لم يتوصل (Sutrisno (2019) إلى وجود علاقة ارتباط بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة المراجعة من خلال توسيط إدارة الأرباح.

ويستخلص مما تقدم، إذا اعتقد مراقب الحسابات عند تقييم عدم اليقين بشأن استمرارية الشركة أن إيجابيات (سلبيات) الثقة الزائدة للمدير التنفيذي تفوق سلبياتها (إيجابياتها)، ستكون الثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي عاملاً مخففاً (معاكساً) جوهرياً للشك في قدرة الشركة على الاستمرار. بالإضافة إلى ذلك، إذا أدرك مراقب الحسابات أن إيجابيات (سلبيات) الثقة المفرطة لا تهيمن بشكل كبير على سلبياتها (إيجابياتها)، وأن الثقة الإدارية المفرطة تعكس الكفاءة الإدارية، فيمكنه استنتاج أن خطط الإدارة كافية للتغلب على الشك الجوهري حول قدرة الشركة على الاستمرارية (Ji and Lee, 2015).

وفي ضوء ما تقدم، توصلت غالبية الأدبيات السابقة إلى أن تأثير الثقة الإدارية المفرطة قد يكون سلباً أو إيجاباً على رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومن ثم دقته. ودون توقع اتجاه محدد للعلاقة التأثيرية، يتوقع الباحث أن تؤثر الثقة الإدارية المفرطة في مصر (إيجاباً أو سلباً) على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث كالتالي:

**ف3: تؤثر الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

#### ٥/١/٦ - تحليل الأثر المعدل لسمعة مكتب المراجعة واشتقاق باقى فروض البحث

لكي يتمكن مراقب الحسابات من إصدار رأى دقيق بشأن الاستمرارية، فعليه الحفاظ على استقلاليته، وأن يكون متخصصاً وخبيراً بصناعة شركة العميل، بالإضافة إلى المحافظة على التعليم والتدريب المستمرين، فضلاً عن الاعتماد على النماذج التي تساعد في التنبؤ بالتعثر المالي كداعم لحكمه المهني، وأخيراً السعى نحو تحقيق جودة عملية المراجعة بشكل عام (Geiger and Rama, 2006؛ مشابط، ٢٠٢٠). وتعمل سمعة مكتب المراجعة (حجمه وتخصصه الصناعي) كألية داخلية تؤدي إلى جودة مراجعة مرتفعة عامة (Mayhew, 2001)، ودقة الرأى بشأن الاستمرارية خاصة. ويرى

Barbadillo et al. (2004) أن سمعة مكتب المراجعة عامل رئيس في نوع الرأى بتقرير المراجعة، وأنه يقدر السلوك المستقل كطريقة لتجنب أى عقوبات فى السوق.

وسوف يتم تحليل الأثر المعدل لمكونى سمعة مكتب المراجعة واشتقاق باقى فروض البحث كالتالى:

١/٥/١/٦- تحليل الأثر المعدل لحجم مكتب المراجعة واشتقاق الفرض الرابع والخامس والسادس للبحث يُسهم انتماء مكتب المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big4) فى تقديم جودة مراجعة أعلى مقارنة بغير الأربعة الكبار (Kaplan (Non-Big4 and Lennox, 2011; DeFond and Williams, 2012)، حيث تميل الأولى إلى أن تكون مستقلة فى الكشف عن الغش الذى يمكن أن ترتكبه إدارة الشركة والإفصاح عنه (Choi et al., 2010). لذلك، يمكن أن يكون لحجم مكتب المراجعة تأثير على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فقد لا يتعرض مراقب الحسابات الذى ينتمى مكتبه للأربعة الكبار لضغوط ارتفاع الأتعاب، وبالتالي دقة رأيه.

وتشير الأدبيات السابقة إلى آراء ونتائج مختلطة بشأن رأى الاستمرارية فى حالة المكاتب الأربعة الكبار مقارنة بغير الأربعة الكبار، ومن ثم دقته. فمن ناحية، تُصدر مكاتب المراجعة الأربعة الكبار رأياً معدلاً بشأن الاستمرارية بدرجة أكبر مقارنة بغير الأربعة الكبار، نظراً لارتفاع خطر السمعة المرتبط بالأولى، فهى أكثر دقة فى تقييم رأى الإدارة بشأن الاستمرارية (Francis and Yu (2009. وفى نفس الإتجاه ولكن بتفسير مختلف، يجادل Kaplan and Williams (2012) بأن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار لا تصدر رأياً معدلاً بشأن رأى الاستمرارية بدرجة مرتفعة، حيث إنها تتخلى عن الشركات التى تواجه تعثر مالى، ومن ثم انخفاض وجود أحداث أو ظروف جوهرية تؤثر على استمراريته، فى حين تتولى مكاتب المراجعة من غير الأربعة الكبار مراجعة حسابات تلك الشركات. فمع مرور الوقت، تتخلص مكاتب المراجعة الأربعة الكبار بشكل متزايد عن تلك الشركات. ويكشف Fargher and Jiang (2008) عن سبب هذا التخلي، فى أن هذه الشركات تواجه مشكلات مالية وتقوم باخفاء أدائها المالى الضعيف من خلال إدارة الأرباح، وخاصة فى حالة وجود أزمات مالية عالمية. كما جادل Kanagaretnam et al. (2010) بأن مراجعة الشركات من قبل مكاتب مراجعة من الأربعة الكبار تُسهم فى ارتفاع جودة المراجعة (من خلال وجود استحقاقات اختيارية منخفضة) مقارنة بمكاتب مراجعة من غير الأربعة الكبار، وبالتالي تُسهم فى ارتفاع نفعية المعلومات التى يتضمنها تقرير المراجعة.

وتدعيماً للأراء السابقة، توصل Muramiya (2010); Rusmin, 2010; Cano-Rodríguez (2010); Tagesson and Öhman (2015); Hadriche (2015); and Takada (2010) إلى إصدار مكاتب المراجعة الأربعة الكبار رأياً معدلاً بدرجة أكبر مقارنة بغير الأربعة الكبار بشأن الاستمرارية، نظراً لامتلاكها موارد بشرية ذات خبرة كبيرة وخوفاً من احتمال فقدان مصداقيتها. كما توصل Lennox



المراجعة الأربعة الكبار أكثر دقة في رأيها بشأن الاستمرارية مقارنة بغير الأربعة الكبار، لأن الأولى تواجه تكاليف أعلى وتتأثر سمعتها سلباً في حالة إصدار رأى غير دقيق. وفي نفس الاتجاه، توصل Xu et al. (2013) إلى إصدار رأى معدل بشأن قدرة الشركات الاسترالية على الاستمرارية من قبل المكاتب الأربعة الكبار مقارنة بغير الأربعة الكبار. كما توصل Hapsoro and Santoso (2018) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار تؤثر على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، من خلال توسيط جودة المراجعة.

وفي نفس السياق، توصل Habib (2013) إلى ارتباط ارتفاع خطر فقد الأتعاب بمكاتب المراجعة الأربعة الكبار مقارنة بغير الأربعة الكبار، كما أن الارتباط بأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار يُسهم في التغلب على الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي. فقد أشار Hribar et al. (2013) إلى أن مراقب الحسابات يفرض أتعاب مراجعة مرتفعة عند ارتباطه بشركات إدارتها مفرطة الثقة، لأنه يدرك ارتفاع خطر المراجعة، ومن ثم ارتفاع الجهد المبذول في عملية المراجعة في هذه الحالة. وقد توصل He et al. (2020) إلى ارتفاع الأتعاب غير العادية بارتفاع الثقة الإدارية المفرطة. وإذا أدرك مراقب الحسابات أن الثقة الإدارية المفرطة تعكس الكفاءة الإدارية، فيدرك بذلك أن خطط الإدارة كافية للتغلب على الشك الجوهري بشأن قدرة الشركة على الاستمرارية (Ji and Lee, 2015). كما توصلت دراسة مشابطة (٢٠٢٠) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بجودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) وسلامة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات الصناعية في مصر.

في المقابل، أشار Francis and Krishnan (2002) إلى أن مكاتب المراجعة غير الأربعة الكبار قد أبدت رأياً معدلاً بشأن استمرارية الشركات المتعثرة مالياً أكثر مقارنة بمكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وقد فسّر ذلك بعدم توافر موارد مالية كافية لدى الأولى لتحمل تكاليف التقاضى إذا ما فشلت في إبداء رأياً دقيقاً بشأن الاستمرارية. وتأكيداً لذلك، توصل Reichelt and Wang (2010); DeFond and Lennox (2011); Kaplan and Williams (2012); Myers et al. (2014) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أقل احتمالاً بدرجة كبيرة لإصدار رأى معدل بشأن استمرارية الشركات التي تعاني من تعثر مالى. كما توصل Salehi et al. (2018b) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار في إيران تصدر رأياً معدلاً بشأن استمرارية الشركات المتعثرة مالياً بدرجة أقل مقارنة بغير الأربعة الكبار.

وفي نفس السياق، توصل Geiger et al. (2005) إلى أن مكاتب المراجعة غير الأربعة الكبار - مقارنة بالأربعة الكبار - قد أصدرت رأياً معدلاً بدرجة أكبر بشأن استمرارية الشركات المفلسة الأمريكية وكذلك التي تعاني من تعثر مالى بشكل متزايد قبل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. ويدعم هذه النتيجة، ما توصل إليه Sanoran (2018) في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية. وما توصل إليه Blay

(2016) et al. بأن مكاتب المراجعة غير الأربعة الكبار فى البلدان التى يرتفع فيها الرأى المعدل بشأن الاستمرارية فى العام السابق أكثر عرضة بنسبة ٦% لإصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية العام الحالى. وبالرغم من نتائج وجهتى النظر السابقتين، لم يجد (Mutchler et al. (1997) ارتباطاً معنوياً لاحتمال إصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وغير الأربعة الكبار على حد سواء. ونفس الذى توصل إليه (Foster and Shastri (2016) بشأن عدم وجود تأثير مكاتب المراجعة الأربعة الكبار على إصدار رأى معدل بشأن قدرة الشركات الأمريكية على الاستمرارية. كما توصل (Geiger et al. (2014) إلى انخفاض الرأى غير المعدل الذى يصدره مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وغير الأربعة الكبار - على حد سواء - بشأن استمرارية شركات أمريكية قد أفلست لاحقاً بعد الأزمة المالية العالمية، وما توصل إليه (Hardies et al. (2018) بالتطبيق على الشركات البلجيكية. وفى ضوء ما تقدم، تبينت النتائج فيما يتعلق بمدى إسهام انتماء مكتب المراجعة إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار فى توفير إمكانات وخبرات بما تكفى لتأهيله للتغلب على الآثار السلبية المحتملة لأتعاب المراجعة المرتفعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة وتحديد الأحداث والظروف التى تثير شكاً جوهرياً بشأن الاستمرارية، وبالتالي إصدار رأى بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة، من عدمه. ودون توقع قوة واتجاه تأثير حجم مكتب المراجعة على العلاقات التأثيرية بالفروض الثلاثة الأولى، يمكن صياغة الفرض الرابع والخامس والسادس كالتالى:

ف٤: يختلف تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.  
ف٥: يختلف تأثير الأتعاب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.  
ف٦: يختلف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.

٢/٥/١/٦- تحليل الأثر المعدل للتخصص الصناعى لمكتب المراجعة واشتقاق الفرض السابع والثامن والتاسع للبحث

جادلت الأدبيات السابقة بأن مكتب المراجعة (مراقب الحسابات) يقدم عملية مراجعة ذات جودة مرتفعة عندما يكون متخصصاً فى صناعة شركة العميل، ويؤدى إلى دقة رأياها الفنى، ومنها دقة رأيه بشأن الاستمرارية. فقد وجد (Reichelt and Wang (2010 أن مكتب المراجعة المتخصص صناعياً على المستوى المدينة وعلى مستوى الدولة من المرجح أن يصدر رأياً معدلاً بشأن الاستمرارية. ومع

ذلك، يؤكد (2011) Minutti-Meza أن النتائج في دراسة (2010) Reichelt and Wang تُعزى إلى الاختلافات في خصائص الشركة محل المراجعة. فلم يجد فروقاً ذات دلالة إحصائية في إبداء الرأى بشأن استمرارية الشركات التي تعتمد على مكتب مراجعة متخصص صناعياً وتلك التي لا تعتمد، وذلك عندما تتطابق الصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركات وحجمها وأدائها.

وقد توصل (2010) Kanagaretnam et al.; (2002) O'Reilly and Reisch إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين التخصص الصناعي وجودة عملية المراجعة، حيث توافر معرفة لمراقب الحسابات بصناعة معينة من ممارسات إدارة الأرباح للشركات المنتمية لهذه الصناعة. كما توصل (2018) Hapsoro and Santoso إلى تأثير التخصص الصناعي على رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، من خلال توسيط جودة المراجعة. وتوصلت دراسة عباس (2017) التجريبية إلى تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على زيادة جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المصرية وسلامة رأيه. كما توصل دراسة محمد (2018) الميدانية على مكاتب المراجعة السودانية إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتخصص الصناعي في الحكم على استمرارية الشركات.

في المقابل، أشارت بعض الأدبيات أن إيجابيات التخصص الصناعي لمراقب الحسابات محددة السياق، فقد وجد (2008) Lim and Tan أن ميل مكتب المراجعة المتخصص صناعياً إلى إبداء معدل رأى بشأن الاستمرارية يرتفع مع مستوى أتعاب الخدمات بخلاف المراجعة، ويجادلان بأن المتخصص صناعياً أكثر عرضة من غير المتخصص للاستفادة من التداعيات المعرفية الناشئة عن التوفير من خدمات بخلاف المراجعة (Carson et al., 2013). كما توصل (2015) Chiang et al. لوجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي على إصدار رأى معدل بشأن استمرارية الشركات التايوانية. وتوصلت دراسة على (2020) إلى وجود تأثير سلبي معنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات المصرية، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي لدرجة التخصص الصناعي وتأثير موجب معنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعملية عند اختبار تأثيرهما معاً على جودة الحكم المهني بشأن الاستمرارية. وقد تم تفسير علاقة الارتباط السالبة لدرجة التخصص الصناعي بانخفاض درجة التخصص الصناعي بمشاهدات عينة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى عدم معنوية التأثير السلبي للتخصص الصناعي في حالة اعتبار إفصاح الإدارة متغير رقابي في نموذج العلاقة بين التخصص الصناعي وطول فترة الارتباط على جودة الحكم المهني بشأن الاستمرارية. ومن جانب آخر، جادل (2004) Barbadillo et al. بأن مستوى استقلالية مراقب الحسابات يؤثر على احتمالية حصول الشركة الأسبانية المتعثرة مالياً على رأى معدل بشأن الاستمرارية، ويرى أن إصداره يعتمد على كل من المشاكل المالية للشركة واستقلالية مراقب الحسابات، ويعنى هذا أن معرفة

مراقب الحسابات وقدراته الفنية لا تؤثر بشكل كبير على قراراته. وقد توصل (Osman et al. (2016 إلى عدم معنوية التأثير الإيجابي لدرجة التخصص الصناعي على جودة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات الماليزية، ويتفق مع ما توصل إليه (Hardies et al. (2018 في بلجيكا. وفي ضوء ما تقدم، تباينت النتائج فيما يتعلق بمدى إسهام مكتب المراجعة المتخصص صناعياً في توفير إمكانيات وخبرات بما تكفى لتأهيله للتغلب على الآثار السلبية المحتملة لأتعباب المراجعة المرتفعة والأتعباب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة وتحديد الأحداث والظروف التي تثير شكاً جوهرياً بشأن الاستمرارية، وبالتالي إصدار رأى بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة، من عدمه. ودون توقع قوة واتجاه تأثير التخصص الصناعي لمكتب المراجعة على العلاقات التأثيرية بالفروض الثلاثة الأولى، يمكن صياغة الفرض السابع والثامن والتاسع كالتالى:

ف٧: يختلف تأثير أتعباب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.  
ف٨: يختلف تأثير الأتعباب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.  
ف٩: يختلف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.

## ٢/٦ - منهجية البحث

تحقيقاً لهدف البحث واختبار فروضه، يقوم الباحث بدراسة تطبيقية تتضمن: أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، نموذج البحث وتوصيف وقياس المتغيرات، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، تحليل النتائج واختبار فروض البحث فى ظل التحليل الأساسى، التحليل الإضافى، واختبار الحساسية.

### ١/٢/٦ - أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال قياس تأثير أتعباب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية قياساً على أدبيات سابقة فى بيئة عمل مختلفة (e.g., Reynolds and Francis, 2000; Hoitash, 2007; Mitra et al., 2009; Jung et al., 2016). وقياس تأثير الأتعباب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية قياساً على أدبيات سابقة فى بيئة عمل

(e.g., Higgs and Skantz, 2006; Fang and Hong, 2008; Eshleman and Guo, مختلفة (2014). وقياس تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية قياساً على أدبيات سابقة في بيئة عمل مختلفة (e.g., Ji and Lee (2015; Kim, 2016). بالإضافة إلى اختبار مدى تأثير حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعي على العلاقات التأثيرية الثلاث السابقة.

## ٢/٢/٦ - مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في جميع الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار خمسة أعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٩). ولاختيار العينة من هذا المجتمع سيتم استبعاد المؤسسات المالية، لأنها تخضع لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وافصاح خاصة بها، وذلك اتساقاً مع ما قامت به أدبيات سابقة (e.g., Basioudis et al., 2008; Kim, 2016; Hapsoro and Santoso, 2018)؛ على، ٢٠٢٠؛ مشابط، ٢٠٢٠. كما يتطلب مضي عامين على الأقل على قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية المصرية، من أجل جمع بيانات المشاهدات، بغرض استيفاء قياس متغيرات البحث. بالإضافة إلى، انتهاء العام المالي للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام، للتغلب على عدم اتساق الأعوام المالية، فضلاً عن استبعاد الشركات التي تعرض قوائمها المالية بعملة خلاف الجنيه المصري.

ويوضح الجدول رقم (١) مجتمع الدراسة، المتمثل في عدد الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة خلال فترة الدراسة (المشاهدات)، من خلال التقارير السنوية للبورصة المصرية خلال فترة البحث.

جدول رقم (١) بيان بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	إجمالي
إجمالي الشركات المقيدة	٢٢١	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٠	٢١٨	١١٠٣
- الشركات المالية	(٤٥)	(٤٦)	(٤٧)	(٤٨)	(٤٤)	(٢٣٠)
= الشركات غير المالية	١٧٦	١٧٦	١٧٥	١٧٢	١٧٤	٨٧٣

المصدر: التقارير السنوية للبورصة (٢٠١٥-٢٠١٩)

وقد تم الاعتماد على نموذج Thompson (2012) لتحديد حجم العينة، من خلال المعادلة التالية:

$$n = \frac{Np(1-p)}{(N-1)\left(\frac{d^2}{z^2}\right)+p(1-p)} \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

- n = حجم العينة
- N = حجم المجتمع، إجمالي عدد المشاهدات خلال الخمس أعوام (٨٧٣) مشاهدة.
- $z^2$  = مربع الدرجة المعيارية عند مستوى الثقة ٩٥% (١,٩٦).
- $d^2$  = مربع معدل الخطأ (٠,٠٥).
- p = الاحتمالية أو النسبة المتبقية للخاصية (٥٠%).

وبعد تطبيق المعادلة السابقة، يبلغ الحد الأدنى لحجم العينة ٢٦٧ مشاهدة. وقد بلغت حجم عينة الدراسة ٣٢٠ مشاهدة (٦٤ شركة × ٥ أعوام)، وتم استبعاد ١١ مشاهدة لعدم توافر بيانات لقياس بعض المتغيرات، بالإضافة إلى استبعاد ١٣ مشاهدة لظهور قيم متطرفة Outliers باستخدام اختبار Mahalanobis test، ومن ثم يصل عدد المشاهدات إلى ٢٩٦ مشاهدة عند اختبار فروض البحث. وقد تم تحديد عدد المشاهدات وفق خطوات الجدول رقم (٢).

#### جدول رقم (٢) إجراءات تحديد عينة البحث

عدد المشاهدات	إجراءات اختيار العينة
٣٢٠	(١) مشاهدات متعلقة بـ ٦٤ شركة غير مالية مدرجة بالبورصة المالية لمدة ٥ أعوام
	<b>يستبعد:</b>
(١١)	(٢) مشاهدات متعلقة بمتغيرات لم يتم التمكن من قياسها
(٢٤) (١٣)	(٣) مشاهدات متعلقة بمتغيرات ظهرت بقيم شاذة
٢٩٦	= المشاهدات المتعلقة باختبار فروض البحث
٢٦٧	الحد الأدنى لحجم العينة وفق نموذج (Thompson (2012)

#### ٣/٢/٦ - نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

يمكن صياغة وعرض نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

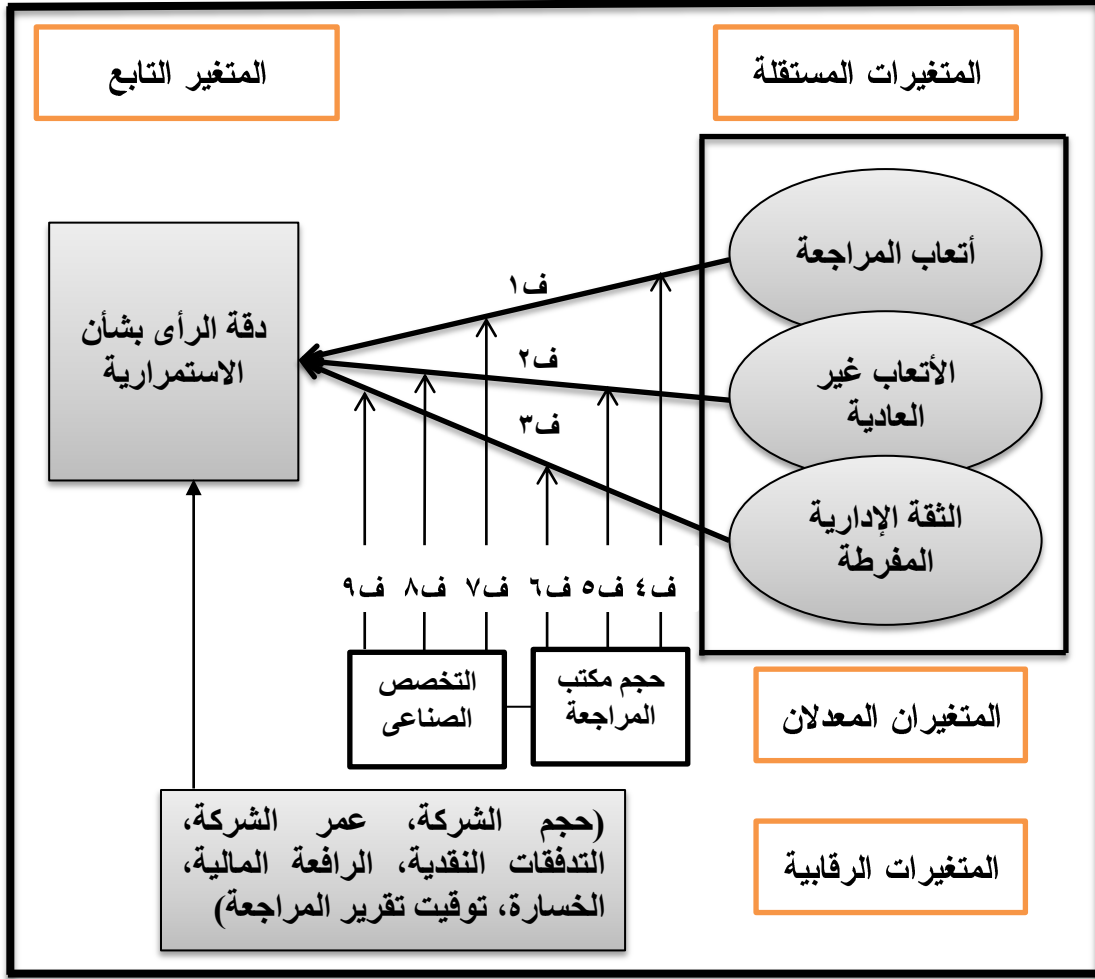
#### ١/٣/٢/٦ - نموذج البحث

يوضح الشكل رقم (١) نموذج البحث المستخدم، من حيث المتغيرات المستقلة، المتغير التابع، المتغيران المعدلان، والمتغيرات الرقابية.

#### ٢/٣/٢/٦ - توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (٣) توصيف وقياس متغيرات الدراسة، من حيث المتغيرات المستقلة، المتغير التابع، المتغيران المعدلان، والمتغيرات الرقابية.

شكل رقم (١) نموذج التحليل الأساسي



الجدول رقم (٣) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير (الرمز)	التوصيف	القياس	الأثر المتوقع
<b>المتغير التابع</b>			
دقة الرأى بشأن الاستثمارية (GCOACCY)	تطابق كل من نتائج نموذج آلتان Z-Score للحكم على الحالة المالية للشركة ورأى مراقب الحسابات بشأن الاستثمارية (على، ٢٠٢٠؛ مشابط، ٢٠٢٠)	قياساً على الأدبيات السابقة (مثل: على، ٢٠٢٠؛ مشابط، ٢٠٢٠) تقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) عند دقة الرأى بشأن الاستثمارية، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك، كما سيرد تفصيله لاحقاً.	.....
<b>المتغيرات المستقلة</b>			
أتعاب المراجعة (AUDFEES)	تتمثل في تكلفة خدمات المراجعة، وتشمل الأتعاب العادية وتعكس الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات في عملية المراجعة، والأتعاب غير العادية وتعكس المبلغ الإضافى الذى يدفعه العملاء فوق المستوى	قياساً على الأدبيات السابقة (e.g., Blay and Geiger, 2012; Basioudis et al., 2008; Foster and Shastri, 2016; Alhadab, 2018) تقاس باللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة	±

	العادي (Choi et al., 2010; Alhadab, 2018). المدفوعة.	
±	قياساً على الأدبيات السابقة (e.g., DeFond et al. 2002; Choi et al., 2010; Xie et al., 2010; Eshleman and Guo, 2014; Alhadab, 2018) تقاس بالفرق بين الأتعاب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات والأتعاب العادية المتوقعة (المفترضة)، وفق المعادلة رقم (٣)، كما سيرد تفصيله لاحقاً.	الأتعاب غير العادية (ABNFEES)
±	قياساً على الأدبيات السابقة (e.g., Ben David et al., 2007; Schrand and Zechman, 2012; Ji and Lee, 2015; Sutrisno, 2019) تقاس بمتغير اعتباري، مكون من خمسة متغيرات اعتبارية فرعية، يأخذ القيمة (١) في حالة أن مجموع المتغيرات الاعتبارية الفرعية أكبر من أو تساوى ٣، والقيمة (٠) بخلاف ذلك، كما سيرد تفصيله لاحقاً.	الثقة الإدارية المفرطة (OVERCONF)
<b>المتغيران المعدلان</b>		
± ١، ٢، ٣ على قوة و/أو اتجاه	قياساً على الأدبيات السابقة (e.g., Choi et al., 2010; Blay and Geiger, 2012; Ji and Lee, 2015; Alhadab, 2018; Hapsoro and Santoso, 2018) يقاس بمتغير اعتباري يأخذ القيمة (١) إذا كانت عملية المراجعة تُؤدى من خلال مكتب مراجعة يرتبط بأحد المكاتب الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	حجم مكتب المراجعة (AUDSIZE)
± ١، ٢، ٣ على قوة و/أو اتجاه	قياساً على الأدبيات السابقة (e.g., Kato et al., 2016; Karami et al., 2017) يقاس بمتغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة أن الحصة السوقية (= عدد عملاء مكتب المراجعة داخل قطاع معين ÷ إجمالي العملاء داخل نفس القطاع) لمكتب المراجعة بنسبة ٢٠% أو أكثر من عدد العملاء داخل قطاع معين في عينة الدراسة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	التخصص الصناعي (SPCAL)
<b>المتغيرات الرقابية</b>		
+	قياساً على الأدبيات السابقة (e.g., Ji and	حجم الشركة يُشير إلى قيمة إجمالي الأصول، وتتمتع



	(FSIZE)	الشركة كبيرة الحجم بقوة تفاوضية كبيرة مع مراقب الحسابات في حالة وجود صعوبات ومشكلات مالية، فهي أكثر عرضة لتجنب الإفلاس، مما يسهم هذا في دقة رأيه بشأن الاستمرارية (Reynolds and Francis, 2000).
+	عمر الشركة (FAGE)	يشير إلى أعوام قيد الشركة بالبورصة، وتُعد الشركة قصيرة العمر أكبر عرضة للتعثر المالي، ومن المرجح إصدار رأياً معدلاً بشأن الاستمرارية، وقد يؤثر هذا على دقته (Ji and Lee, 2015).
+	التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)	يشير إلى النقدية المتوفرة لدى الشركة، ويعكس انخفاضها ارتفاع التعثر المالي، وبالتالي ارتفاع احتمال الإفلاس، ومن ثم ارتفاع احتمال إصدار رأياً معدلاً بشأن الاستمرارية، وقد يؤثر هذا على دقته (Ji and Lee, 2015).
-	الرافعة المالية (LEV)	تعكس المديونية للشركة، ويعكس ارتفاعها ارتفاع احتمالية إصدار رأى معدل بشأن الاستمرارية، وقد يؤثر هذا على دقته (Blay and Geiger, 2012).
-	الخسارة (LOSS)	تشير إلى انخفاض مؤشر ربحية الشركة، وتعكس ارتفاع احتمالية صدور رأى معدل بشأن الاستمرارية، وقد يؤثر هذا على دقته (Ji and Lee, 2015).
-	توقيت إصدار تقرير المراجعة (ARLAG)	يشير إلى فترة إصدار تقرير المراجعة، وفي حالة اكتشاف غش ووجود قيود على نطاق المراجعة، وكذلك خلاف بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة، تحتاج الإدارة وقتاً لحل هذه المشكلات من خلال المناقشة والتفاوض معه لإقناعه بإصدار تقرير غير معدل، وقد يؤثر هذا على دقته (Abernathy et al., 2017).

ويطلب قياس متغيرات: دقة الرأى بشأن الاستمرارية، الأتعاب غير العادية، والثقة الإدارية

المفرطة مزيداً من الإيضاح والتفصيل كما يلي:

- تتمثل خطوات قياس متغير دقة الرأى بشأن الاستمرارية كالتالى (على، ٢٠٢٠؛ مشابط، ٢٠٢٠):

(١) يتم تحديد الحالة المالية لمشاهدات العينة، إما استقرار مالى أو تعثر مالى، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج آلتمان كنموذج للتنبؤ بالتعثر المالى، ويتكون النموذج من مجموعة من الأوزان النسبية لمجموعة من المؤشرات، يختلف كل وزن نسبى عن الآخر باختلاف الأهمية النسبية للمؤشر، ويتمثل النموذج فى المعادلة التالية (Altman, 1968):

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 0.999 X5 \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

X1 = رأس المال العامل ÷ إجمالى الأصول.

X2 = الأرباح المحتجزة ÷ إجمالى الأصول.

X3 = صافى الربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالى الأصول.

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ إجمالى الديون.

X5 = صافى المبيعات ÷ إجمالى الأصول.

وقد قسم آلتمان نتيجة المعادلة السابقة إلى ثلاثة أقسام (Altman, 1968):

(أ) المنطقة الحمراء (تعثر مالى): إذا كانت نتيجة النموذج Z أقل من ١,٨١ (\*).

(ب) المنطقة الرمادية (غير محدد مالياً): إذا كانت نتيجة النموذج Z من ١,٨١ إلى ٢,٩٩. ولتحديد الوضع المالى لقيم هذه المنطقة، أقترح (Wardayati et al. (2017)؛ على (٢٠٢٠) بتقسيم قيمة المشاهدة التى تقع بتلك المنطقة إلى مجموعتين هما: إذا كانت نتيجة النموذج Z من ١,٨١ إلى أقل من ٢,٧، تصنف المشاهدة على أنها محتملة التعثر المالى، وتضم إلى المنطقة الحمراء. وإذا كانت نتيجة النموذج Z من ٢,٧ إلى ٢,٩٩، تصنف المشاهدة على أن لديها مؤشر غير جوهرى للتعثر المالى (تضم إلى المنطقة الخضراء).

(ج) المنطقة الخضراء (استقرار مالى): إذا كانت نتيجة النموذج Z أكبر من ٢,٩٩.

(٢) يتم تحديد رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، من خلال تحليل المحتوى Content analysis لتقرير مراقب الحسابات، سواء كان رأياً غير معدلاً بشأن الاستمرارية وفق معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠٠)، أو رأياً معدلاً بشأن الاستمرارية وفق معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠٥)، (٧٠٦) (على ، ٢٠٢٠).

(٣) قياس دقة الرأى بشأن الاستمرارية كمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) عند دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وذلك فى حالتى: إصدار تقرير برأى غير معدل والحالة المالية للمشاهدة استقرار مالى و/أو لديها مؤشر غير جوهرى للتعثر المالى، وإصدار تقرير برأى معدل والحالة المالية للمشاهدة

(\*) بلغت عدد مشاهدات التعثر المالى ١١٩ مشاهدة، محتملة التعثر المالى ٦٦ مشاهدة، غير جوهرية التعثر المالى ١٤ مشاهدة، والمستقرة مالياً ١١٠ مشاهدة، بإجمالى ٣٠٩ مشاهدة قبل حذف المشاهدات المتطرفة.

تعثر مالي و/أو احتمال تعثر مالي. ويأخذ القيمة (٠) عند عدم دقة الرأي بشأن الاستمرارية، وذلك في حالتى: إصدار تقرير برأى غير معدل والحالة المالية للمشاهدة تعثر مالي و/أو احتمال تعثر مالي، وإصدار تقرير برأى معدل والحالة المالية استقرار مالي و/أو لديها مؤشر غير جوهري للتعثر المالي (على، ٢٠٢٠).

- يتم قياس متغير الأتعاب غير العادية وفق نموذج الانحدار الخطى المتعدد التالى (e.g., DeFond et al. 2002; Hoitash et al., 2007; Mitra et al., 2009; Choi et al., 2010; Xie et al., 2010; Gupta et al., 2012; Eshleman and Guo, 2014; Alhadab, 2018)

$$AUDFEES_{jt} = \beta_0 + \beta_1 FSIZE_{jt} + \beta_2 EMPLOY_{jt} + \beta_3 INVAR_{jt} + \beta_4 NBS_{jt} + \beta_5 LOSS_{jt} + \beta_6 LOSSLAG_{jt} + \beta_7 LEV_{jt} + \beta_8 LITG_{jt} + \beta_9 ROA_{jt} + \beta_{10} LIQUID_{jt} + \beta_{11} BIG4_{jt} + \beta_{12} SHRT\_TEN_{jt} + \beta_{13} REVGRTH_{jt} + \beta_{14} BTM_{jt} + \beta_{15} ARLAG_{jt} + \varepsilon_{ABNFEES} \dots\dots\dots(3)$$

حيث يُرمز للشركة بالرمز  $j$ ، ويرمز للعام بالرمز  $t$ . وتعتمد معادلة الانحدار السابقة على محددات تؤثر فى تحديد مستوى الأتعاب العادية، بعض هذه المحددات تُسهم فى ارتفاع قيمة الأتعاب التى يتم الاتفاق عليها مع مراقب الحسابات، وبعضها تُسهم فى انخفاضه. فمن المتوقع أن يرتفع الطلب على خدمة المراجعة - ومن ثم ارتفاع الأتعاب - بارتفاع حجم الشركة، ويتم قياسها من خلال مؤشرى: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الأصول  $SIZE$ ، والجذر التربيعى لعدد العاملين  $EMPLOY$ . كما أنه من المتوقع أن ترتفع الأتعاب بتعدد عمليات الشركة وأنشطتها، وقد تم قياسها من خلال مؤشرى: نسبة إجمالى المخزون والذمم المدينة إلى إجمالى الأصول  $INVAR$  (Gupta et al., 2012)، اللوغاريتم الطبيعي لوحد زائد عدد قطاعات الأعمال بالشركة  $NBS$  (Choi et al., 2010).

كما أنه من المتوقع أن ترتفع الأتعاب بارتفاع خطر المراجعة المتعلق بالشركة، وقد تم قياسه من خلال مؤشرات: الخسارة  $LOSS$  فى العام الحالى، الخسارة  $LOSS$  فى العام السابق، الرافعة المالية  $LEV$  (Jung et al., 2016)، خطر التقاضى  $LITG$  (Hay et al. 2006; Choi et al. 2008; Eshleman and Guo 2014)، ويرتفع الخطر بارتفاع هذه المؤشرات الأربعة، معدل العائد على الأصول  $ROA$ ، ونسبة السيولة  $LIQUID$ ، وينخفض الخطر بانخفاض هذين المؤشرين. كما أنه من المتوقع أن يؤثر تمايز جودة المراجعة على الأتعاب، وقد تم قياسها بمؤشرى: الانتماء لأحد المكاتب الأربعة الكبار  $BIG4$ ، ليعكس ارتفاع الأتعاب نظير علاوة أتعاب (Xie et al., 2010)، والارتباط بمراقب الحسابات فى أول عام  $SHRT\_TEN$  ليعكس انخفاض الأتعاب نظير خصم أتعاب (Choi et al., 2010).

كما أنه من المتوقع أن ترتفع الأتعاب بارتفاع نمو الشركة (Choi et al. 2010)، وقد تم قياسها بمؤشرى: نمو الإيرادات  $REVGRTH$ ، ونسبة القيمة الدفترية إلى السوقية  $BTM$  (كمؤشر عكسى لنمو الشركة). كما أنه من المتوقع أن يؤثر توقيت إصدار تقرير المراجعة  $ARLAG$  على تحديد الأتعاب، ففي حالة اكتشاف تحريفات ووجود قيود على نطاق المراجعة، وكذلك خلاف بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة، تحتاج الإدارة وقتاً لحل هذه المشكلات من خلال المناقشة والتفاوض معه لإقناعه بإصدار تقرير غير معدل، أو البحث عن تفسير لرأيه، وبالتالي تأخير تقرير المراجعة (Mukhtaruddin et al., 2015; Abernathy et al., 2017). وتعتبر  $\varepsilon_{ABNFEES}$  عن بواقى الانحدار وتعكس الأتعاب غير العادية، وتعتبر عن الفرق بين الأتعاب المدفوعة والمتوقعة، فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية كانت الأتعاب غير العادية موجبة، وإذا كانت الأولى أقل من الثانية كانت الأتعاب غير العادية سالبة.

- يتم قياس متغير الثقة الإدارية المفرطة بالتفصيل بالاعتماد على مقياس مجمع من خلال خمسة مؤشرات لأنشطة الاستثمار والتمويل على مستوى الشركة. وبناءً على هذا المقياس، تقاس الثقة الإدارية المفرطة بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) فى حالة أن مجموع المتغيرات الاعتبارية الفرعية التالية أكبر من أو تساوى ٣، والقيمة (٠) بخلاف ذلك. والمتغيرات الاعتبارية الفرعية كما يلي:

(١) الإستثمار المفرط ( $EXCS INV$ ): تميل الإدارة المفرطة فى الثقة إلى الإستثمار فى مشروعات تحقق صافى قيمة حالية سالب، مما يعكس وجود استثمار مفرط (Ben-David et al., 2007; Kim, 2016; Sutrisno, 2019). ويقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) فى حالة أن بواقى الإستثمار فى معادلة الانحدار أكبر من أو يساوى وسيط بواقى الإستثمار فى معادلة الانحدار على مستوى الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

ولقياس بواقى الإستثمار، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالى (Biddle et al., 2009; Chen et al., 2011):

$$INVEST_{jt} = \beta_0 + \beta_1 NEG_{jt-1} + \beta_2 \%REVGRTH_{jt-1} + \beta_3 NEG_{jt-1} * \%REVGRTH_{jt-1} + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

$INVEST$  = الإستثمار الفعلى، ويساوى نسبة الفرق بين صافى الإستثمار (= مجموع الإستثمار الجديد فى الأصول الثابتة والإستثمارات طويلة الأجل مطروحاً منه مبيعاتهما للشركة  $j$  فى العام  $t$ ) إلى إجمالى الأصول للشركة  $j$  فى العام  $t-1$ .

$NEG$  = متغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) إذا كان نمو إيراد الشركة  $j$  فى العام  $t-1$  (=الإيراد فى العام  $t-2$  - الإيراد فى العام  $t-1$ ) سالباً، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.

$\%REVGRTH$  = النسبة المئوية لنمو إيراد الشركة  $j$  فى العام  $t-1$ ، ويساوى:  $100 \times [(\text{الإيراد فى العام } t-1 - \text{الإيراد فى العام } t-2) \div \text{الإيراد فى العام } t-1]$

بواقى الاستثمار، وتعبّر عن الفرق بين قيمة الاستثمار الفعلية والمتوقعة.

(٢) صافى اقتناء الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل (*NET ACQ*): تميل الإدارة المفرطة فى الثقة إلى اقتناء أصول ثابتة واستثمارات طويلة الأجل بدرجة مرتفعة (Ji and Lee, 2015)، فقد وجد (Malmendier and Tate, 2005) أن المدير التنفيذى مفرط الثقة أكثر عرضة لدفع مبالغ زائدة والانخراط فى عمليات استحواذ تدمر القيمة. ويقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) فى حالة أن صافى اقتناء الأصول والاستثمارات طويلة الأجل أكبر من أو يساوى الوسيط على مستوى الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

(٣) نسبة الديون إلى حقوق الملكية (*DTE*): تفضل الإدارة المفرطة فى الثقة الاعتماد على الديون بدرجة أكبر من اعتمادها على حقوق الملكية (Ben-David et al., 2007; Malmendier et al., 2011; Ji and Lee, 2015; Sutrisno, 2019) وتقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) فى حالة أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية أكبر من أو يساوى الوسيط على مستوى الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. وتقاس نسبة الديون إلى حقوق الملكية بالمعادلة التالية:  

$$= \text{إجمال الديون} \div \text{إجمالى القيمة السوقية} (= \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{القيمة الدفترية للديون} \div \text{طويلة الأجل} + \text{قيمة الأسهم الممتازة}).$$

(٤) عائد توزيعات الأرباح (*DIVIDEND*): لا تفضل أن تقوم الإدارة المفرطة فى الثقة بدفع توزيعات أرباح الأسهم على المساهمين، وذلك للحفاظ على السيولة النقدية لتمويل الفرص الاستثمارية المتوقعة (Ben-David et al., 2007; Deshmuk et al., 2013; Ji and Lee, 2015; Sutrisno, 2019). ويقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) إذا كان عائد توزيعات الأرباح أكبر من الصفر، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

(٥) ديون المخاطرة: تفضل الإدارة المفرطة الثقة الديون طويلة الأجل المحفوفة بالمخاطر، وإبرام عقود مبادلة الديون بأسهم عادية، للتأثير على تكلفة خدمة الدين (Ben-David et al., 2007; Malmendier et al., 2011; Ji and Lee, 2015). وتقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) إذا كان الدين القابل للتحويل أو الأسهم الممتازة أكبر من الصفر، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. ونظراً لعدم توافر معلومات كافية لقياس هذا المتغير، قام الباحث باستبداله بمتغير آخر يتمثل فى ازدواجية الدور (*CEO DUALITY*)، فالمدير التنفيذى الذى يتولى منصب رئيس مجلس الإدارة يعكس قدرات خاصة أكثر ويظهر ميلاً إلى الثقة الإدارية المفرطة فى اتخاذ القرار. ويقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (١) إذا جمع المدير التنفيذى بين منصبه ومنصب رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة

(٠) بخلاف ذلك. وقد استخدم هذا المقياس في دراسة (Schrand and Zechman (2012); He et al. (2020).

٤/٢/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

تتضمن الدراسة التطبيقية مجموعة من الأدوات والإجراءات واختبار فروض البحث، وذلك كالتالي:

١/٤/٢/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تم إجراء الدراسة التطبيقية قياساً على منهجية غالبية الأدبيات السابقة (e.g., Callaghan et al., 2009; Ji and Lee, 2015; Hapsoro and Santoso, 2018; Sutrisno) باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي Binary (Binomial) Logistic Regression، لأن طريقة قياس المتغير التابع ثنائية القيمة (٠، ١)، ويتم تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي بطريقة الإدخال Enter باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS). وتمثلت أدوات الدراسة التطبيقية في الاعتماد على البيانات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة، تقرير مجلس الإدارة، ومحضر جلسات الجمعية العمومية العادية لشركات العينة. وقد تم الحصول عليها من مصادر متعددة: موقع شركة مصر لنشر المعلومات <http://www.egidegypt.com>، الموقع الإلكتروني لشركات العينة، موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>، كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال فترة الدراسة، موقع مباشر للمعلومات <http://www.mubasher.inf.com>. بينما تمثلت إجراءات الدراسة التطبيقية في إجراء استخراج القيم من المصادر السابقة، ثم قياس متغيرات الدراسة، سواء بشكل مباشر أو عن طريق استخدام النسب والنماذج الملائمة لقياس تلك المتغيرات.

٢/٤/٢/٦ - الإحصاءات الوصفية

(أ) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتصلة

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية (الخصائص الأساسية) للمتغيرات المتصلة. وقد تبين تقارب متوسط اللوغاريتم الطبيعي لأتعباب المراجعة ووسيطه ٥,٠٤٥، ٥,٠٧٩ على التوالي، ويقترب متوسط الدراسة من نظيره في دراسة (Choi et al. (2010) البالغ ٥,٦٢٤<sup>(\*)</sup>، وأكبر من المتوسط في دراسة (Basioudis et al. (2008) البالغ ٤,٨٣٥ (اللوغاريتم الطبيعي لأتعباب مراجعة بقيمة ٦٨٤٠٠ دولار). كما بلغ الانحراف المعياري ٠,٣٦٠. كما بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لأتعباب غير العادية ووسيطها ٠,٠٠١، -٠,٠٣٢ على التوالي.

وبلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (حجم الشركة) ٩,٠٢٠، ويقترب من المتوسط في دراسة (Kaplan and Williams (2012) البالغ ٩,٤٣٥ (اللوغاريتم الطبيعي لأصول بقيمة

(\*) مع الفارق بشأن عملة القياس، الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

وأكبر من المتوسط في دراسة (2012) Blay and Geiger (2012) ودراسة (2008) Basioudis et al. البالغ ٨,٣٤٠ (اللوغاريتم الطبيعي لأصول بقيمة ٢١٧٥٣٠٠٠٠ دولار)، ٧,٢٦٠ (اللوغاريتم الطبيعي لأصول بقيمة ١٨٢٠٠٠٠٠ دولار) على التوالي.

وبلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة ١,١٨٥، ويقترب من المتوسط في دراسة Blay and Geiger (2012) ودراسة (2012) Kaplan and Williams البالغ ١,١١٦ (اللوغاريتم الطبيعي للعمر ١٣,٠٥ عام)، ١,٠٩٣ (اللوغاريتم الطبيعي للعمر ١٢,٤ عام) على التوالي، وأقل من المتوسط في دراسة (2018b) Salehi et al. البالغ ٢,٣٤٩. وبلغ متوسط صافي التدفقات النقدية التشغيلية ٠,٠٣٦، ويعد أكبر من المتوسط في دراسة (2012) Blay and Geiger البالغ -٠,٣٦.

وبلغ متوسط الرافعة المالية ٠,٤٣٠، ويقترب من نظيره في دراسة (2010) Choi et al. ودراسة (2019) Liang et al. البالغ ٠,٤٨٧، ٠,٤٧١ على التوالي، وأقل من المتوسط في دراسة Blay and Geiger (2012) ودراسة (2018b) Salehi et al. البالغ ٠,٥٠٠، ٠,٩٥٧، ٠,٥١٥ على التوالي. وبلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لفترة إصدار تقرير المراجعة ١,٨٢٧، ويقترب مع نظيره في دراسة (2012) Blay and Geiger البالغ ١,٨٦٦ (اللوغاريتم الطبيعي لمدة ٧٣,٣٨ يوم)، وأقل من المتوسط في دراسة (2008) Basioudis et al. البالغ ٢,٢٠٤ (اللوغاريتم الطبيعي لفترة ١٦٠ يوم). كما ينخفض الانحراف المعياري لكل متغير عن الفرق بين الحد الأدنى والأقصى لكل متغير.

#### جدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتصلة للبحث

المشاهدات Obs.	الحد الأقصى Max	الحد الأدنى Min	الانحراف المعياري Std Dev	المتوسط الوسيط Median	المتوسط Mean	المتغيرات Variables
296	5.813	4.176	0.360	5.079	5.045	أتعاب المراجعة
296	0.692	-0.509	0.213	-0.032	0.001	الأتعاب غير العادية
296	10.334	7.564	0.667	9.093	9.020	حجم الشركة
296	1.568	0.301	0.257	1.279	1.185	عمر الشركة
296	0.440	-0.317	0.097	0.026	0.036	صافي التدفقات النقدية
296	1.000	0.001	0.224	0.456	0.430	الرافعة المالية
296	2.430	1.204	0.156	1.813	1.827	توقيت تقرير المراجعة

#### (ب) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المنفصلة

يعرض الجدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المنفصلة، ويتضح أن عدد المشاهدات التي اتسمت بدقة الرأي بشأن الاستمرارية ١٣١ مشاهدة بنسبة ٤٤%، وتعكس هذه النسبة المنخفضة ارتفاع حالات إصدار رأي غير معدل بشأن شركات تواجه تعثر مالي مؤكد أو محتمل، و/أو ارتفاع حالات إصدار رأي معدل بشأن شركات مستقرة ماليًا أو لديها مؤشر غير جوهري للتعثر المالي. وبلغت عدد المشاهدات المتعلقة بالثقة الإدارية المفرطة ١٦١ مشاهدة بنسبة ٥٤%، وتعكس هذه النسبة ارتفاع الثقة

الإدارية فى عينة البحث، وتتفق هذه النسبة مع دراسة Salehi et al. (2018a) التى بلغت ٥٣,٦% (أى ٥٤% تقريباً)، فى حين أنها أكبر من نظيرتها فى دراسة Sutrisno (2019) البالغة ٤٦% تقريباً. كما بلغت عدد المشاهدات التى حققت خسارة ٥ مشاهدة بنسبة ٢٠%. وبلغت عدد المشاهدات المتعلقة بمكاتب المراجعة الأربعة الكبار ١٧١ مشاهدة بنسبة ٥٨%، وتقترب هذه النسبة من نظيرتها فى دراسة Blay and Geiger (2012) البالغة ٦١%. وبلغت عدد المشاهدات المتعلقة بمراجعة حسابات الشركة عن طريق مكاتب مراجعة متخصصة صناعياً ٧٨ مشاهدة بنسبة ٢٦%، ويعكس هذا عدم سيطرة مكتب مراجعة على نسبة مرتفعة من عدد المشاهدات داخل كل قطاع.

جدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المنفصلة للبحث

المتغيرات Variables	عدد المشاهدات	(١) تكرار %	(٢) تكرار %
دقة الرأى بشأن الاستمرارية	296	131	44
الثقة الإدارية المفرطة	296	161	54
الخسارة	296	58	20
حجم مكتب المراجعة	296	171	58
التخصص الصناعى	296	78	26

### ٣/٤/٢/٦ - تحليل نتائج الارتباط

يتضح من نتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون بالجدول رقم (٦) وجود علاقة ارتباط سالبه معنوية بين دقة الرأى بشأن الاستمرارية وكل من: أتعاب المراجعة بمستوى دلالة ٠,٠٤٣، والثقة الإدارية المفرطة بمستوى ٠,٠٣٠. فى حين توجد علاقة ارتباط موجبة غير معنوية بين دقة الرأى بشأن الاستمرارية والأتعاب غير العادية. وبشأن المتغيرين المعدلين، توجد علاقة ارتباط سالبه (موجبه) معنوية (غير معنوية) بين دقة الرأى بشأن الاستمرارية وحجم مكتب المراجعة (تخصصه الصناعى). وبشأن المتغيرات الرقابية، يوجد تأثير سالب معنوى لكل من: حجم الشركة، عمر الشركة، الرافعة المالية، وتوقيت تقرير المراجعة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى حين لا يوجد تأثير معنوى للتدفقات النقدية التشغيلية والخسارة.

وفىما يتعلق بعلاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعدلة والرقابية وبعضها البعض، لا توجد مشكلة إزدواج خطى، حيث لم يتجاوز معامل الارتباط ٠,٩، بين أى متغيرين، وفقاً لما يراه Tabachnic and Fidell (2013). وتشير النتائج السابقة لمصفوفة الارتباط لبيرسون إلى صحة التنبؤات المقترحة - مبدئياً - بشأن اتجاه العلاقة بين المتغير التابع المتمثل فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية والمتغيرات المستقلة بالفروض الإحصائية، ما عدا متغير الأتعاب غير العادية. إلا أنه لا يمكن التسليم بصحة هذه العلاقات لحين الوصول إلى نتائج الفروض الإحصائية، لتحديد مدى معنوية هذه العلاقات.



جدول رقم (٦) مصفوفة ارتباط بيرسون

(١٢)	(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	المتغيرات
											1	دقة رأى الاستمرارية (١)
										1	-0.118(**) 0.043	أتعاب المراجعة (٢)
									1	0.604(***) 0.000	0.079 0.177	الأتعاب غير العادية (٣)
								1	-0.133(**) 0.022	0.172(***) 0.003	-0.126(**) 0.030	الثقة الإدارية المفرطة (٤)
							1	0.354(***) 0.000	-0.005 0.936	0.666(***) 0.000	-0.142(**) 0.015	حجم الشركة (٥)
						1	0.088 0.131	0.018 0.757	0.265(***) 0.000	0.248(***) 0.000	-0.125(**) 0.031	عمر الشركة (٦)
					1	-0.015 0.793	0.022 0.702	0.152(***) 0.009	0.006 0.916	-0.027 0.638	0.022 0.708	تدفقات نقدية تشغيلية (٧)
				1	-0.058 0.318	0.066 0.255	0.163(***) 0.005	0.105(* 0.071	-0.045 0.441	0.252(***) 0.000	-0.372(***) 0.000	الرافعة المالية (٨)
			1	0.023 0.693	-0.191(***) 0.001	0.073 0.210	-0.050 0.389	-0.163(***) 0.005	0.036 0.533	0.086 0.141	-0.011 0.844	الخسارة (٩)
		1	-0.139(**) 0.017	0.240(***) 0.000	-0.076 0.189	0.097(* 0.096	0.038 0.510	-0.015 0.793	0.066 0.258	0.164(***) 0.005	-0.107(* 0.065	توقيت التقرير (١٠)
	1	0.020 0.737	0.008 0.884	0.133(**) 0.022	-0.094 0.106	0.078 0.179	0.483(***) 0.000	0.233(***) 0.000	-0.009 0.879	0.584(***) 0.000	-0.120(**) 0.040	حجم مكتب المراجعة (١١)
1	0.294(***) 0.000	-0.090 0.123	-0.063 0.277	-0.098(* 0.092	-0.059 0.315	-0.059 0.310	0.484(***) 0.000	0.178(***) 0.002	-0.074 0.206	0.287(***) 0.000	0.085 0.146	التخصص الصناعي (١٢)

\* يشير إلى دلالة عند ١٠٪ فأقل، بين متغيرين.

\*\* يشير إلى دلالة عند ٥٪ فأقل، بين متغيرين.

\*\*\* يشير إلى دلالة عند ١٪ فأقل، بين متغيرين.

## ٥/٢/٦ - تحليل النتائج واختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

تتناول هذه الجزئية من البحث نتيجة اختبار فروض البحث، وذلك كما يلي:

### ١/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض الأول (ف ١)

استهدف الفرض الأول اختبار أثر أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وسوف يتم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي، قياساً على أدبيات سابقة (e.g., Kaplan and Williams, 2012; Hardies et al. 2018b; Sutrisno, 2019)؛ على، ٢٠٢٠. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الأول التالي، حيث تعتبر دقة رأى بشأن الاستمرارية (*GCOACCY*) متغير تابع، وأتعاب المراجعة (*AUDFEES*) متغير مستقل، في ظل وجود المتغيرات الرقابية (*CONTROLS*)، كما يلي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 AUDFEES_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (5)$$

وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، عمر الشركة، صافي التدفقات النقدية التشغيلية، الرافعة المالية، الخسارة، وتوقيت تقرير المراجعة - كل على حدة - على دقة رأى بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقة مجال الدراسة؟

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالي:

**ف ٠: لا تؤثر أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتشير النتائج بالجدول رقم (٧)، أن قيمة مربع كاي ( $\chi^2$ ) Chi-Square، التي تتمثل في دالة الفرق بين قيمتي لوغاريتم دالة الترخيح (-2Log Likelihood) لنموذج الانحدار اللوجستي بالمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية (المتغيرات المُتنبئة) وبدونها، تبلغ ٥٠,٦٦١ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، ويعني هذا أن النموذج الإحصائي الذي تم توفيقه (أي تحديد متغيراته) ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن متغيرات النموذج ذات أهمية وتأثير ذا دلالة إحصائية في تصنيف رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية إلى ما يتسم بالدقة وما لا يتسم بالدقة. كما أن قيمة مقياس Cox and Snell Square تبلغ ٠,١٥٧، ويعني هذا أن ١٥,٧% من التغيرات بين رأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج. كما أن قيمة مقياس Nagelkerke R Square (المصحح<sup>(\*)</sup>) لمقياس Cox and Snell Square تبلغ ٠,٢١١، أى أن ٢١,١% من التغيرات بين رأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية

(\*) المقياس الأول لا يأخذ القيمة (١) حتى في حالة مطابقة النموذج للبيانات بشكل تام، لذلك يصحح المقياس الثانى هذه المشكلة.

والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج، ويشير كلا المقياسين إلى أنه ما تزال توجد نسبة من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة والذى لا يتسم بالدقة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة فى النموذج. وكلاهما ينخفض عن نظيرهما (٨٩,٦%) فى دراسة (Basioudis et al. (2008).

وباستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow لاختبار جودة مطابقة النموذج للبيانات المشاهدة، تبين أن قيمة كآ قد بلغت ١٤,٦١٦ بمستوى معنوية ٠,١٦٧ (أكبر من ٠,١)، أى قبول فرض العدم القائل بكفاية النموذج لجودة توفيق Goodness-of-fit المتغير التابع، ومن ثم عدم وجود فروق معنوية بين (أى تطابق) القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع. كما أن نسبة التصنيف الصحيحة (= عدد التنبؤات الصحيحة ÷ العدد الكلى للعينة) Correct classification ratio قد ارتفعت بعدد إدخال المتغيرات المُتنبئة من ٥٥,٧% إلى ٦٧,٩%، أى أن نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى للمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية يصنف مفردات رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية إلى ما يتسم بالدقة وما لا يتسم بالدقة بنسبة تصنيف صحيحة بلغت ٦٧,٩% من إجمالي مفرداته، مما يدل على جودة توفيق النموذج.

وبناءً على اختبار والد Wald test، الذى يقوم باختبار فرض العدم القائل بأن عامل الانحدار اللوجستى المرتبط بالمتغير المستقل يساوى صفرًا، يتبين أن متغير أتعاب المراجعة ذو تأثير غير معنوى بمستوى ٠,١٨٥، أى لا يوجد تأثير لأتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبناءً على تلك النتائج، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Craswell et al. (2002); Defond et al. (2009); Callaghan et al. (2002); Geiger and Rama دراسة نتائج مع نتائج دراسة (2003); Basioudis et al. (2008)، التى توصلت إلى وجود تأثير موجب معنوى لأتعاب المراجعة، كما لا تتفق أيضاً مع نتائج دراسة (2009); Mitra et al. (2009); Jung et al. (2016)، التى توصلت إلى وجود تأثير سالب معنوى لأتعاب المراجعة. ويرجع اختلاف النتائج بين هذه الدراسة والدراسات الأخرى إلى الاختلاف فى عدة عوامل منها: حجم العينة، فترة الدراسة، وبيئة الدراسة.

**وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:**

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، والرافعة المالية، فى حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

## ٢/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض الثانى (ف٢)

استهدف الفرض الثانى اختبار أثر الأتعاب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستى الثانى التالى، حيث تعتبر دقة الرأى بشأن الاستمرارية (GCOACCY) متغير تابع، والأتعاب غير العادية (ABNFEES) متغير مستقل، فى ظل وجود المتغيرات الرقابية (CONTROLS)، كما يلي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 ABNFEES_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (6)$$

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

**ف٠٠: لا تؤثر الأتعاب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتشير النتائج بالجدول رقم (٧)، أن قيمة اختبار كاي<sup>٢</sup> Chi- Square تبلغ ٥٢,٢٦٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، ويعنى هذا أن الأتعاب غير العادية والمتغيرات الرقابية فى النموذج ذات تأثير فى تحسين جودة توفيق النموذج. كما أن قيمة مقياس Cox and Snell Square تبلغ ٠,١٦٢، كما أن قيمة المقياس Nagelkerke R Square تبلغ ٠,٢١٧، ويعنى هذا أن ٢١,٧%، ١٦,٢% على التوالى من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة والذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج.

وباستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow، تبين أن قيمة كاي<sup>٢</sup> بلغت ٥,٩٤٧ بمستوى معنوية ٠,٦٥٣ (أكبر من ٠,١)، أى قبول فرض عدم القائل بكفاية النموذج لجودة توفيق المتغير التابع، ومن ثم عدم وجود فروق معنوية بين القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع. كما بلغت قيمة نسبة التصنيف الصحيحة ٦٩,٦%، أى أن نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى للمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية يصنف مفردات دقة الرأى بشأن الاستمرارية بنسبة ٦٩,٦% من إجمالى مفرداته، مما يدل على جودة توفيق النموذج.

وبناءً على اختبار والد Wald test، يتبين أن متغير الأتعاب غير العادية ذو تأثير موجب معنوى بمستوى ٠,٠٦٩، أى ترتفع دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بارتفاع الأتعاب غير العادية، وقد بلغ معامل اللوجت (B) Logit coefficient قيمة ١,١٥٩، وتُفسر هذه القيمة على أن لوغاريتم معامل الترجيح Log odds لقيمة دقة الرأى بشأن الاستمرارية يرتفع بمقدار ١,١٥٩ مرة كلما ارتفعت قيمة متغير الأتعاب غير العادية بمقدار درجة واحدة، كما يمكن تفسير القيمة السابقة من خلال نسبة الترجيح<sup>(\*)</sup> Odds ratio التى بلغت ٣,١٨٦ المعبر عنها بـ EXP(B)، وتشير إلى ارتفاع درجة واحدة فى الأتعاب غير العادية يؤدي إلى ارتفاع احتمالية أن يكون الرأى بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة مقارنة بعدم الدقة بمقدار ٣,١٨٦ مرة. وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل.

وتتسق هذه النتائج مع نظرية الجهد المبذول فى عملية المراجعة، والتى تشير إلى أن أتعاب المراجعة المرتفعة بشكل غير عادى تعتبر تعويض عن جهد المراجعة الإضافى لزيادة جودة المراجعة، ومنها جودة (دقة) الرأى بشأن الاستمرارية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة; Blankley et al. (2012).

(\*) يشير معامل الترجيح إلى النسبة بين احتمال دقة الرأى بشأن الاستمرارية إلى احتمال عدم دقته، فى حين تشير نسبة الترجيح إلى النسبة بين معاملات الترجيح، أى النسبة بين نسبتي الاحتمالات.

Kraub et al. (2015); Fitriany دراسة مع نتائج Eshleman and Guo (2014)، في حين لا تتفق مع نتائج دراسة Fitriany (2015); Kraub et al. (2015); Fitriany (2016) and Anggraita (2016)، التي توصلت إلى وجود تأثير سالب معنوي للأتعاب غير العادية.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثي المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالي:

نعم يوجد تأثير لعمر الشركة، والرافعة المالية، في حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأي بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقة مجال الدراسة.

### ٣/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض الثالث (ف٣)

استهدف الفرض الثالث اختبار أثر الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثالث التالي، حيث تعتبر دقة الرأي بشأن الاستمرارية (*GCOACCY*) متغير تابع، الثقة الإدارية المفرطة (*OVERCONF*) متغير مستقل، في ظل وجود المتغيرات الرقابية (*CONTROLS*)، كما يلي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 OVERCONF_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (7)$$

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالي:

**ف٠: لا تؤثر الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتشير النتائج بالجدول رقم (٧)، أن قيمة اختبار كاي<sup>٢</sup> Chi-Square تبلغ ٥٠,٥٣٩ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، ويعنى هذا أن الأتعاب غير العادية والمتغيرات الرقابية في النموذج ذات تأثير في تحسين جودة توفيق النموذج. كما أن قيمة مقياس Cox and Snell Square تبلغ ٠,١٥٧، كما أن قيمة المقياس Nagelkerke R Square تبلغ ٠,٢١٠، ويعنى هذا أن ١٥,٧%، ٢١% على التوالي من التغيرات بين رأى الرأى الذى يتسم بالدقة والذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج. وكلاهما ينخفض عن نظيرهما (٣٤,٢٩%) فى دراسة (Ji and Lee (2015).

وباستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow، تبين أن قيمة كاي<sup>٢</sup> بلغت ٨,٤٦١ بمستوى معنوية ٠,٣٩٠ (أكبر من ٠,١) أى قبول فرض العدم القائل بكفاية النموذج لجودة توفيق المتغير التابع، ومن ثم عدم وجود فروق معنوية بين القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع. كما بلغت قيمة نسبة التصنيف الصحيحة ٦٩,٩%، أى أن نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى للمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية يصنف مفردات المتغير التابع (دقة الرأى بشأن الاستمرارية) بنسبة ٦٩,٩% من إجمالى مفرداته، مما يدل على جودة توفيق النموذج. وبناءً على اختبار والد Wald test، يتبين أن متغير الثقة الإدارية المفرطة ذو تأثير غير معنوى بمستوى ٠,١٩٩، أى لا يوجد تأثير للثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبناءً على تلك النتائج، يتم قبول فرض

جدول رقم (٧) نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد للنموذج الأول والثاني والثالث بطريقة الإدخال Enter

النموذج الثالث				النموذج الثاني				النموذج الأول				المتغيرات
EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
93.895	0.060	3.548	4.542	276.239	0.019	5.504	5.621	73.247	0.078	3.103	4.294	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	<b>1.962</b>	<b>0.185</b>	<b>1.754</b>	<b>0.674</b>	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	<b>3.186</b>	<b>0.069</b>	<b>3.300</b>	<b>1.159</b>	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
<b>0.698</b>	<b>0.199</b>	<b>1.646</b>	<b>-0.359</b>	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة
0.830	0.383	0.762	-0.186	0.759	0.170	1.883	-0.276	0.603	0.055	3.674	-0.506	حجم الشركة
0.447	0.105	2.622	-0.805	0.348	0.042	4.145	-1.056	0.379	0.060	3.529	-0.969	عمر الشركة
1.364	0.821	0.051	0.310	1.011	0.994	0.000	0.011	1.082	0.953	0.003	0.079	التدفقات النقدية التشغيلية
0.027	0.000	30.286	-3.622	0.026	0.000	30.284	-3.632	0.022	0.000	31.969	-3.810	الرافعة المالية
0.974	0.938	0.006	-0.027	1.014	0.968	0.002	0.013	0.969	0.926	0.009	-0.032	الخسارة
0.788	0.780	0.078	-0.239	0.717	0.699	0.149	-0.333	0.712	0.693	0.156	-0.339	توقيت تقرير المراجعة
50.539(0.000)				52.264(0.000)				50.661(000)				Chi- Square (Sig.)
355.890				354.165				355.768				-2Log Likelihood
0.157				0.162				0.157				Cox and Snell Square
0.210				0.217				0.211				Nagelkerke R Square
8.461(0.390)				5.947(0.653)				14.616(0.167)				Hosmer and Lemeshow
From 55.7% to 69.9%				From 55.7% to 69.6%				From 55.7% to 67.9%				Correct classification ratio
296				296				296				Observations

العدم ورفض الفرض البديل. ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (2015) Ji and Lee التي توصلت إلى وجود تأثير موجب، كما لا تتفق مع دراسة (2020) He et al.; (2019) Sutrisno التي توصلت إلى وجود تأثير سالب.

#### وبخصوص الإجابة على السؤال البحثي المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالي:

نعم يوجد تأثير سالب للرافعة المالية، في حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأي بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقة مجال الدراسة.

#### ٤/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض الرابع (ف٤)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الرابع التالي، في ظل الأثر المشترك لأتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة ( $AUDFEES_{jt} * AUDSIZE_{jt}$ )، كما يلي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 AUDFEES_{jt} + \beta_2 AUDSIZE_{jt} + \beta_3 (AUDFEES_{jt} * AUDSIZE_{jt}) + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (8)$$

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالي:

**ف٥: لا يختلف تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.**

تشير النتائج بالجدول رقم (٨)، أن النموذج معنوي في تفسير التغير في دقة الرأي بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، يتبين أن التأثير المشترك (\*) لأتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة ذو تأثير سالب معنوي بمستوى ٠,٠٠٧، وقد بلغ معامل اللوجت (B) -٢,٣٢٨، ويمكن تفسيره من خلال نسبة الترجيح  $EXP(B)$  البالغة ٠,٠٩٧، وتشير إلى أنه في ظل مراجعة حسابات الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبار، يؤدي ارتفاع درجة واحدة من أتعاب المراجعة إلى انخفاض احتمالية أن يكون الرأي بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة مقارنة بعدم الدقة بمقدار ٠,٠٩٧ مرة. أي أنه في ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، تنخفض دقة الرأي بشأن الاستمرارية بارتفاع أتعاب المراجعة. وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

(\*) عند تشغيل النموذج الرابع (والسابع)، تبين وجود ازدواج خطي بين أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة (وتخصصه الصناعي)، وقد تم معالجته من خلال طريقة الاختلافات عن المركز للوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة، قياساً على معالجة مشابهة في دراسة بدوى (٢٠١٦). وسوف يتم قبول فرض العدم في حالة أن معنوية الأثر المشترك أكبر من ١%.

ويعنى هذا أن جودة المراجعة المقدمة عن طريق مكتب المراجعة كبير الحجم لم تحد من الأثر السلبى لأتعب المراجعة المرتفعة على انخفاض دقة الرأى بشأن الاستمرارية، على الرغم من أن مكاتب المراجعة الكبيرة من المفترض أنها أكثر دقة فى رأيا بشأن الاستمرارية مقارنة بغير الكبيرة، لأن الأولى تواجه تكاليف أعلى وتأثير سلبى على سمعتها فى حالة إصدار رأى غير دقيق، بالإضافة إلى أن تأثير أتعب المراجعة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية فى النموذج الأول موجب غير معنوى، فمن المفترض أن يتحول إلى موجب معنوى، أو على الأقل يظل كما هو. وقد تفسر هذه النتيجة بوجود اعتماد اقتصادى لمراقب الحسابات على عمل المراجعة قد يؤثر على استقلاليته، ومن ثم دقة رأيه بشأن الاستمرارية.

**وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:**

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، والرافعة المالية، فى حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

#### ٥/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض الخامس (ف٥)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير الأتعب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستى الخامس التالى، فى ظل الأثر المشترك للأتعب غير العادية وحجم مكتب المراجعة ( $ABNFEES_{jt} * AUDSIZE_{jt}$ )، كما يلي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0_{jt} + \beta_1 ABNFEES_{jt} + \beta_2 AUDSIZE_{jt} + \beta_3 (ABNFEES_{jt} * AUDSIZE_{jt}) + CONTROLS + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (9)$$

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

**ف٥: لا يختلف تأثير الأتعب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.**

تشير النتائج بالجدول رقم (٨)، أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، يتبين أن التأثير المشترك للأتعب غير العادية وحجم مكتب المراجعة ذو تأثير سالب غير معنوى بمستوى ٠,٤٧٩. أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، لا تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بالتغير فى الأتعب غير العادية. وبناءً على تلك النتائج، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

وتشير تلك النتائج إلى أنه فى ظل ارتباط الشركة بأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، لا تعكس الأتعب غير العادية الموجبة (السالبة) جهد مراجعة أكبر (أقل)، كما أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لم تدعم إصدار مراقب الحسابات رأى بشأن الاستمرارية يتوافق مع الوضع المالى للشركة.



وبخصوص الإجابة على السؤال البحثي المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالي:

نعم يوجد تأثير سالب لعمر الشركة، والرافعة المالية، في حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأي بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقة مجال الدراسة.

٦/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض السادس (ف٦)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي السادس التالي، في ظل الأثر المشترك للثقة الإدارية المفرطة وحجم مكتب المراجعة ( $OVERCONF_{jt} * AUDSIZE_{jt}$ )، كما يلي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0_{jt} + \beta_1 OVERCONF_{jt} + \beta_2 AUDSIZE_{jt} + \beta_3 (OVERCONF_{jt} * AUDSIZE_{jt}) + CONTROLS + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (10)$$

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالي:

**ف٠: لا يختلف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.**

تشير النتائج بالجدول رقم (٨)، أن النموذج معنوي في تفسير التغير في دقة الرأي بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، يتبين أن التأثير المشترك للثقة الإدارية المفرطة وحجم مكتب المراجعة ذو تأثير سالب غير معنوي بمستوى ٠,٢٧٦. أي أنه في ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، لا تتأثر دقة الرأي بشأن الاستمرارية بالتغير في الثقة افدارية المفرطة. وبناءً على تلك النتائج، يتم قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثي المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالي:

نعم يوجد تأثير سالب لعمر الشركة، والرافعة المالية، في حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأي بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقة مجال الدراسة.

٧/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض السابع (ف٧)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي السابع التالي، في ظل الأثر المشترك لأتعاب المراجعة والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة ( $AUDFEES_{jt} * SPCAL_{jt}$ )، كما يلي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 AUDFEES_{jt} + \beta_2 SPCAL_{jt} + \beta_3 (AUDFEES_{jt} * SPCAL_{jt}) + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (11)$$

جدول رقم (٨) نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد للنموذج الرابع والخامس والسادس بطريقة الإدخال Enter

النموذج السادس				النموذج الخامس				النموذج الرابع				المتغيرات
الترجيح EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	الترجيح EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	الترجيح EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
94.313	0.073	3.206	4.547	171.253	0.041	4.187	5.143	0.215	0.624	0.240	-1.537	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	9.049	0.003	8.637	2.203	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	4.999	0.077	3.135	1.609	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
0.998	0.996	.000	-0.002	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة
1.205	0.654	0.201	0.187	0.855	0.592	0.287	-0.156	0.623	0.148	2.089	-0.474	حجم مكتب المراجعة
-	-	-	-	-	-	-	-	<b>0.097</b>	<b>0.007</b>	<b>7.205</b>	<b>-2.328</b>	أتعاب المراجعة × حجم مكتب المراجعة
-	-	-	-	<b>0.417</b>	<b>0.479</b>	<b>0.500</b>	<b>-0.875</b>	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية × حجم مكتب المراجعة
<b>0.555</b>	<b>0.276</b>	<b>1.184</b>	<b>-0.588</b>	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة × حجم مكتب المراجعة
0.823	0.415	0.664	-0.194	0.798	0.316	1.006	-0.226	0.558	0.038	4.314	-0.583	حجم الشركة
0.433	0.094	2.800	-0.836	0.359	0.049	3.883	-1.025	0.285	0.019	5.475	-1.254	عمر الشركة
1.181	0.904	0.014	.166	0.925	0.954	0.003	-0.078	0.646	0.753	0.099	-0.437	التدفقات النقدية التشغيلية
0.028	0.000	29.539	-3.583	0.026	0.000	30.309	-3.641	0.016	0.000	34.971	-4.139	الرافعة المالية
0.997	0.992	0.000	-0.003	1.024	0.945	0.005	0.023	0.909	0.783	0.076	-0.095	الخسارة
0.788	0.783	0.076	-0.238	0.753	0.743	0.107	-0.284	0.638	0.611	0.259	-0.450	توقيت تقرير المراجعة
51.952(0.000)				53.098(0.000)				59.727(0.000)				Chi- Square (Sig.)
354.477				353.331				346.702				-2Log Likelihood
0.161				0.164				0.183				Cox and Snell Square
0.216				0.220				0.245				Nagelkerke R Square
8.584(0.379)				8.856(0.355)				18.634(0.117)				Hosmer and Lemeshow
From 55.7% to 70.6%				From 55.7% to 71.3%				From 55.7% to 69.3%				Correct classification ratio
				296				296				Observations

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالي:

**ف٠: لا يختلف تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.**

تشير النتائج بالجدول رقم (٩)، أن النموذج معنوي في تفسير التغير في دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار Wald، يتبين أن التأثير المشترك لأتعاب المراجعة والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة ذو تأثير سالب معنوي بمستوى ٠,٠٧٩، وقد بلغ معامل اللوجت (B) -٢,٥١٥، ويمكن تفسيره من خلال نسبة الترجيح  $EXP(B)$  البالغة ٠,٠٨١، وتشير إلى أنه في ظل مراجعة حسابات الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً، يؤدي ارتفاع درجة واحدة من أتعاب المراجعة إلى ارتفاع انخفاض احتمال أن يكون الرأى بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة مقارنة بعدم الدقة بمقدار ٠,٠٨١ مرة. أى أنه في ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة المتخصصة صناعياً، تنخفض دقة الرأى بشأن الاستمرارية بارتفاع أتعاب المراجعة، وبذلك اختلف تأثير أتعاب المراجعة في ظل هذا الفرض مقارنة بتأثيرها في ظل الفرض الأول. وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

**وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:**

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، والرافعة المالية، فى حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

**٨/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض الثامن (ف٨)**

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير الأتعاب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستى الثامن التالى، فى ظل الأثر المشترك للأتعاب غير العادية والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة  $(ABNFEES_{jt} * SPCAL_{jt})$ ، كما يلى:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0_{jt} + \beta_1 ABNFEES_{jt} + \beta_2 SPCAL_{jt} + \beta_3 (ABNFEES_{jt} * SPCAL_{jt}) + CONTROLS + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (12)$$

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالي:

**ف٠: لا يختلف تأثير الأتعاب غير العادية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.**

تشير النتائج بالجدول رقم (٩)، أن النموذج معنوي في تفسير التغير في دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار Wald،

يتبين أن التأثير المشترك للأتعاب غير العادية والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة ذو تأثير سالب غير معنوي بمستوى ٠,٩١٠. أى أنه في ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً، لا تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بالتغير فى الأتعاب غير العادية. وبناءً على تلك النتائج، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

وتشير تلك النتائج إلى أنه فى ظل ارتباط الشركة بأحد مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً، لا تعكس الأتعاب غير العادية الموجبة (السالبة) جهد مراجعة أكبر (أقل)، كما أن مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً لم تدعم إصدار رأى بشأن الاستمرارية يتوافق مع الوضع المالى للشركة.

**وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:**

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، والرافعة المالية، فى حين لا يوجد تأثير لباقي المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

٩/٥/٢/٦ - نتيجة اختبار الفرض التاسع (ف ٩)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة. ويتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستى التاسع التالى، فى ظل الأثر المشترك للثقة الإدارية المفرطة والتخصص الصناعي ( $OVERCONF_{jt} * SPCAL_{jt}$ )، كما يلى:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0_{jt} + \beta_1 OVERCONF_{jt} + \beta_2 SPCAL_{jt} + \beta_3 (OVERCONF_{jt} * SPCAL_{jt}) + CONTROLS + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (13)$$

ولاختبار هذا الفرض، تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

**ف ٠: لا يختلف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.**

تشير النتائج بالجدول رقم (٩)، أن النموذج معنوي فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار Wald، يتبين أن التأثير المشترك للأتعاب غير العادية والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة ذو تأثير سالب غير معنوي بمستوى ٠,٣٨٨. أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً، لا تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بالتغير فى الثقة الإدارية المفرطة. وبناءً على تلك النتائج، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

وتفسير تلك النتائج أن التخصص الصناعي لمكتب المراجعة لا يتغلب على تأثير الثقة الإدارية السلبى على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وقد يفسر ذلك بوجود اعتماد اقتصادى بين إدارة الشركة المفرطة فى الثقة - وعلى رأسها المدير التنفيذى - ومراقب الحسابات، ويحد هذا الاعتماد من جودة خدمة المراجعة

جدول رقم (٩) نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد للنموذج السابع والثامن والتاسع بطريقة الإدخال Enter

النموذج التاسع				النموذج الثامن				النموذج السابع				المتغيرات
EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
342.420	0.021	5.324	5.836	1183.106	0.005	7.791	7.076	142.868	0.055	3.673	4.962	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	2.856	0.064	3.442	1.049	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	3.589	0.074	3.195	1.278	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
0.596	0.111	2.539	-0.517	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة
1.278	0.648	0.209	0.245	1.884	0.062	3.473	0.634	2.795	0.016	5.751	1.028	التخصص الصناعي
-	-	-	-	-	-	-	-	<b>0.081</b>	<b>0.079</b>	<b>3.078</b>	<b>-2.515</b>	أتعاب المراجعة × التخصص الصناعي
-	-	-	-	<b>0.837</b>	<b>0.910</b>	<b>0.013</b>	<b>-0.178</b>	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية × التخصص الصناعي
<b>1.711</b>	<b>0.388</b>	<b>0.745</b>	<b>0.537</b>	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة × التخصص الصناعي
0.694	0.130	2.293	-0.365	0.612	0.035	4.427	-0.490	0.445	0.006	7.472	-0.810	حجم الشركة
0.483	0.149	2.078	-0.727	0.364	0.055	3.672	-1.011	0.371	0.061	3.522	-0.990	عمر الشركة
1.878	0.651	0.205	0.630	1.364	0.822	0.051	0.311	1.234	0.880	0.023	0.211	التدفقات النقدية التشغيلية
0.032	0.000	27.150	-3.457	0.031	0.000	26.844	-3.459	0.022	0.000	30.372	-3.832	الرافعة المالية
1.000	0.999	0.000	0.000	1.062	0.861	0.031	0.060	1.012	0.972	0.001	0.012	الخسارة
0.814	0.813	0.056	-0.206	0.785	0.782	0.077	-0.243	0.734	0.724	0.125	-0.310	توقيت تقرير المراجعة
54.483(0.000)				55.751(0.000)				56.718(0.000 )				Chi- Square (Sig.)
351.946				350.678				349.712				-2Log Likelihood
0.168				0.172				0.174				Cox and Snell Square
0.225				0.230				0.234				Nagelkerke R Square
14.505(0.170)				10.459(0.234)				10.815(0.212)				Hosmer and Lemeshow
From 55.7% to 70.6%				From 55.7% to 69.6%				From 55.7% to 69.6%				Correct classification ratio
296				296				296				Observations

المقدمة، خوفاً من فقد الأتعاب مستقبلاً.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثي المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير سالب للرافعة المالية، فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة رأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

وفى ضوء النتائج والتحليلات السابقة بالتحليل الأساسى، يمكن القول بأن أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية، وحجم مكتب المراجعة وتخصصه الصناعى، حجم الشركة وعمرها، والرافعة المالية، تُعد جميعها من محددات دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، حيث إن جميعها تؤثر بطريقة أو بأخرى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

### ٦/٢/٦ - التحليل الإضافى

يتناول التحليل الإضافى معالجة حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعى كمتغيرين رقابين بدلاً من كونهما متغيرين معدلين، من خلال إعادة تشغيل النماذج من الرابع إلى التاسع، وذلك كما يلى:  
- فى ضوء إعادة تشغيل النموذج الرابع والخامس والسادس، يستهدف البحث الإجابة على السؤال التالى:

س ١: هل تؤثر معالجة حجم مكتب المراجعة، كمتغير رقابى بدلاً من كونه متغير معدل، على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقات مجال الدراسة؟

يتم إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى الرابع كالتالى:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 AUDFEES_{jt} + \beta_2 AUDSIZE_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots (14)$$

ويعرض الجدول رقم (١٠) نتائج إعادة تشغيل النماذج الرابع إلى السادس المتعلقة بحجم مكتب المراجعة. وتشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الرابع، والذى استهدف البحث عن وجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، فى سياق العلاقة مجال الدراسة، إلى معنوية النموذج فى تفسير التغير فى دقة الراى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، تم التوصل إلى عدم التأثير (مستوى المعنوية = ٠,٢٠٩)، وتتفق هذه النتيجة مع أدبيات سابقة (e.g., Geiger et al., 2014)، فى حين لا تتفق مع أدبيات سابقة (e.g., Geiger et al., 2005).

كما يتم إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى الخامس كالتالى:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 ABNFEES_{jt} + \beta_2 AUDSIZE_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots (15)$$

وتشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الخامس، والذى استهدف البحث عن وجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، فى سياق العلاقة مجال الدراسة، إلى معنوية النموذج فى تفسير التغير فى دقة الراى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، تم التوصل إلى عدم التأثير (مستوى المعنوية

جدول رقم (١٠) نتائج إعادة تشغيل للنموذج الرابع والخامس والسادس (التحليل الإضافي)

النموذج السادس				النموذج الخامس				النموذج الرابع				المتغيرات
EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
68.067	0.092	2.835	4.220	181.413	0.038	4.306	5.201	18.331	0.277	1.180	2.909	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	2.662	0.085	2.958	0.979	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	3.193	0.070	3.294	1.161	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
0.706	0.215	1.536	-0.348	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفترضة
<b>0.871</b>	<b>0.634</b>	<b>0.227</b>	<b>-0.138</b>	<b>0.846</b>	<b>0.565</b>	<b>0.331</b>	<b>-0.167</b>	<b>0.666</b>	<b>0.209</b>	<b>1.581</b>	<b>-0.407</b>	حجم مكتب المراجعة
0.868	0.541	0.374	-0.142	0.804	0.331	0.946	-0.218	0.625	0.078	3.107	-0.470	حجم الشركة
0.453	0.111	2.534	-0.792	0.353	0.045	4.021	-1.041	0.363	0.051	3.812	-1.014	عمر الشركة
1.261	0.867	0.028	0.232	0.926	0.955	0.003	-0.077	0.880	0.925	0.009	-0.128	التدفقات النقدية التشغيلية
0.027	0.000	30.037	-3.606	0.027	0.000	29.978	-3.614	0.021	0.000	32.298	-3.841	الرافعة المالية
0.978	0.948	0.004	-0.023	1.015	0.965	0.002	0.015	0.948	0.877	0.024	-0.053	الخسارة
0.778	0.770	0.086	-0.251	0.708	0.688	0.161	-0.346	0.651	0.621	0.245	-0.429	توقيت تقرير المراجعة
50.765(0.000)				52.595(0.000)				52.252(0.000)				Chi- Square (Sig.)
355.664				353.834				354.177				-2Log Likelihood
0.158				0.163				0.162				Cox and Snell Square
0.211				0.218				0.217				Nagelkerke R Square
9.143(0.330)				10.729(0.218)				10.319(0.243)				Hosmer and Lemeshow
From 55.7% to 71.3%				From 55.7% to 69.6%				From 55.7% to 69.6%				Correct classification ratio
296				296				296				Observations

= 0,565)، وتتفق هذه النتيجة مع أدبيات سابقة (e.g. Foster and Shastri, 2016).

كما يتم إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي السادس كالتالي:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 OVERCONF_{jt} + \beta_2 AUDSIZE_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots (16)$$

وتشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج السادس، والذي استهدف البحث عن وجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، فى سياق العلاقة مجال الدراسة، إلى معنوية النموذج فى تفسير التغير فى دقة الراى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، تم التوصل إلى عدم التأثير (مستوى المعنوية = 0,215)، لا تتفق مع أدبيات سابقة (e.g., Salehi et al., 2018b).

- فى ضوء إعادة تشغيل النموذج السابع والثامن والتاسع، يستهدف البحث الإجابة على السؤال التالى:

س ٢: هل تؤثر معالجة التخصص الصناعى لمكتب المراجعة، كمتغير رقابى بدلاً من كونه متغير معدل، على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقات مجال الدراسة؟

ويتم إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي السابع كالتالى:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 AUDFEES_{jt} + \beta_2 SPCAL_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots (17)$$

ويعرض الجدول رقم (١١) نتائج إعادة تشغيل النماذج السابع إلى التاسع المتعلقة بالتخصص الصناعى. وتشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج السابع، والذي استهدف البحث عن وجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، فى سياق العلاقة مجال الدراسة، إلى معنوية النموذج فى تفسير التغير فى دقة الراى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، تم التوصل إلى التأثير الموجب (مستوى المعنوية = 0,090)، وتتفق هذه النتيجة مع أدبيات سابقة (مثل: عباس، ٢٠١٧)، فى حين لا تتفق مع أدبيات سابقة (e.g., Lim and Tan, 2008).

كما يتم إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي الثامن كالتالى:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 ABNFEES_{jt} + \beta_2 SPCAL_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots (18)$$

وتشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الثامن، والذي استهدف البحث عن وجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، فى سياق العلاقة مجال الدراسة، إلى معنوية النموذج فى تفسير التغير فى دقة الراى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، تم التوصل إلى التأثير الموجب (مستوى المعنوية = 0,063)، وتتفق هذه النتيجة مع أدبيات سابقة (e.g., Hapsoro and Santoso, 2018)، فى حين لا تتفق مع أدبيات سابقة (مثل: على، ٢٠٢٠).

كما يتم إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي التاسع كالتالى:

$$GCOACCY_{jt} = \beta_0 + \beta_1 OVERCONF_{jt} + \beta_2 SPCAL_{jt} + CONTROLS_{jt} + \varepsilon_{jt} \dots (19)$$



جدول رقم (١١) نتائج إعادة تشغيل للنموذج السابع والثامن والتاسع (التحليل الإضافي)

النموذج التاسع				النموذج الثامن				النموذج السابع				المتغيرات
EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
352.477	0.020	5.404	5.865	1155.630	0.005	7.796	7.052	260.770	0.029	4.739	5.564	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	1.916	0.206	1.600	0.650	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	3.467	0.054	3.712	1.243	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
0.685	0.178	1.812	-0.379	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفترضة
<b>1.834</b>	<b>0.074</b>	<b>3.198</b>	<b>0.606</b>	<b>1.883</b>	<b>0.063</b>	<b>3.460</b>	<b>0.633</b>	<b>1.775</b>	<b>0.090</b>	<b>2.871</b>	<b>0.574</b>	التخصص الصناعي
0.679	0.106	2.613	-0.387	0.615	0.035	4.468	-0.486	0.503	0.016	5.851	-0.687	حجم الشركة
0.474	0.137	2.209	-0.747	0.361	0.052	3.763	-1.018	0.402	0.081	3.048	-0.911	عمر الشركة
1.864	0.655	0.200	0.623	1.387	0.812	0.057	0.327	1.442	0.789	0.071	0.366	التدفقات النقدية التشغيلية
0.032	0.000	26.963	-3.447	0.032	0.000	26.854	-3.454	0.026	0.000	28.627	-3.640	الرافعة المالية
1.014	0.967	0.002	0.014	1.061	0.863	0.030	0.059	1.011	0.975	0.001	0.011	الخسارة
0.866	0.869	0.027	-0.143	0.781	0.778	0.080	-0.247	0.784	0.780	0.078	-0.243	توقيت تقرير المراجعة
53.741(0.000)				55.738(0.000)				53.540(0.000)				Chi- Square (Sig.)
352.689				350.691				362.890				-2Log Likelihood
0.166				0.172				0.165				Cox and Snell Square
0.222				0.230				0.222				Nagelkerke R Square
19.622(0.112)				9.476(0.304)				17.437(0.126)				Hosmer and Lemeshow
From 55.7% to 69.3%				From 55.7% to 69.9%				From 55.7% to 70.3%				Correct classification ratio
296				296				296				Observations

وتشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج التاسع، والذي استهدف البحث عن وجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، فى سياق العلاقة مجال الدراسة، إلى معنوية النموذج فى تفسير التغير فى دقة الراى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على اختبار والد Wald test، تم التوصل إلى التأثير الموجب غير المعنوى (مستوى المعنوية = ٠,٠٧٤)، وتتفق هذه النتيجة مع أدبيات سابقة (محمد، ٢٠١٨)، فى حين لا تتفق مع أدبيات سابقة (e.g., Chiang et al., 2015).

**وبناءً على جملة النتائج السابقة بالتحليل الإضافى، يتبين أن حجم مكتب المراجعة (تخصصه الصناعى) - كمتغير رقابى - لا يؤثر (يؤثر) على دقة الراى بشأن الاستمرارية، مقارنة بتأثيرهما المشترك مع أتعاب المراجعة فقط فى ظل التحليل الأساسى.**

### ٧/٢/٦ - اختبار الحساسية

يتناول اختبار الحساسية استخدام مؤشر بديل لمتغير دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية قياساً على دراسة (Tahinakis and Samarinas 2016)؛ على (٢٠٢٠)، لاختبار قوة المقياس المستخدم فى التحليل الأساسى، من خلال إعادة تصنيف مشاهدات العينة الواقعة فى المنطقة الرمادية لقيمة Z بنموذج آلتمان Altman، فقد تم إعادة تصنيف القيمة الأكبر من أو مساوية لمتوسط قيم مشاهدات هذه المنطقة كمشاهدات مستقرة مالياً<sup>(\*)</sup>، وإعادة تصنيف القيمة الأقل من متوسط قيم مشاهدات هذه المنطقة كمشاهدات متعثرة مالياً، وبعد ذلك يتم مطابقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية مع تصنيف كل مشاهدة لتحديد دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، تماماً مثل الخطوات الثلاث التى اتبعت فى قياس متغير دقة الراى بشأن الاستمرارية فى التحليل الأساسى. ووفقاً لذلك، سوف يتم إعادة تشغيل النماذج التسعة لإعادة اختبار فروض البحث الرئيسة والفرعية فى ضوء المؤشر البديل.

تشير النتائج بالجدول رقم (١٢)، (١٣)، (١٤) إلى معنوية إعادة تشغيل جميع النماذج فى تفسير

التغير فى دقة الراى بشأن الاستمرارية، وصلاحيته لاختبار العلاقات محل الدراسة.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الأول بالجدول رقم (١٢)، وبناءً على اختبار والد Wald test، لا تؤثر أتعاب المراجعة (مستوى المعنوية = ٠,١٢٦) على دقة الراى بشأن الاستمرارية، وتتشابه مع نتيجة عدم التأثير (مستوى المعنوية = ٠,١٨٥) عند تشغيل النموذج فى ظل المؤشر الأساسى. وبناءً على تلك النتائج، يتبين عدم تغير التأثير فى ظل استخدام كلا المؤشرين. وبذلك، قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الثانى بالجدول رقم (١٢)، وبناءً على اختبار والد Wald test، تؤثر الأتعاب غير العادية (مستوى المعنوية = ٠,٠١٣) على دقة الراى بشأن الاستمرارية ونسبة ترجيح

(\*) بلغت عدد مشاهدات التعثر المالى ١١٩ مشاهدة، محتملة التعثر المالى ٤٠ مشاهدة، غير جوهرية التعثر المالى ٤٠ مشاهدة، والمستقرة مالياً ١١٠ مشاهدة، بإجمالى ٣٠٩ مشاهدة قبل حذف المشاهدات المتطرفة أو الشاذة.

جدول رقم (١٢) نتائج إعادة تشغيل نموذج الانحدار الخطى المتعدد للنموذج الأول والثاني والثالث (اختبار الحساسية)

النموذج الثالث				النموذج الثاني				النموذج الأول				المتغيرات
EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
1522.202	0.003	8.569	7.328	7031.528	0.000	12.370	8.858	1191.712	0.005	7.862	7.083	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	<b>2.200</b>	<b>0.126</b>	<b>2.342</b>	<b>0.789</b>	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	<b>5.228</b>	<b>0.013</b>	<b>6.154</b>	<b>1.654</b>	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
<b>0.669</b>	<b>0.152</b>	<b>2.049</b>	<b>-0.403</b>	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة
0.698	0.099	2.717	-0.359	0.626	0.024	5.123	-0.469	0.483	0.007	7.241	-0.729	حجم الشركة
0.698	0.478	0.504	-0.359	0.495	0.185	1.756	-0.703	0.582	0.301	1.070	-0.541	عمر الشركة
5.611	0.214	1.545	1.725	3.908	0.319	.992	1.363	4.192	0.290	1.118	1.433	التدفقات النقدية التشغيلية
0.032	0.000	27.221	-3.438	0.032	0.000	27.019	-3.435	0.026	0.000	29.487	-3.637	الرافعة المالية
0.654	0.216	1.530	-0.424	0.670	0.244	1.360	-0.400	0.644	0.200	1.646	-0.440	الخسارة
0.366	0.249	1.330	-1.004	0.302	0.179	1.810	-1.199	0.309	0.188	1.734	-1.173	توقيت تقرير المراجعة
56.474(0.000)				60.870(0.000)				56.805(0.000)				Chi- Square (Sig.)
353.206				348.810				352.876				-2Log Likelihood
0.174				0.186				0.175				Cox and Snell Square
0.232				0.248				0.233				Nagelkerke R Square
19.136(0.114)				14.429(0.171)				13.083(0.109)				Hosmer and Lemeshow
From 52.4% to 70.9%				From 52.4% to 70.3%				From 52.4% to 71.3%				Correct classification ratio
296				296				296				Observations

٥,٢٢٨، وتتشابه مع نتيجة التأثير الموجب (مستوى المعنوية = ٠,٠٦٩) ونسبة ترجيح ٣,١٨٦ عند تشغيل النموذج في ظل المؤشر الأساسي. وبناءً على تلك النتائج، يتبين عدم تغير التأثير في ظل استخدام كلا المؤشرين. وبذلك، رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الثالث بالجدول رقم (١٢)، وبناءً على اختبار والد Wald test، لا تؤثر الثقة الإدارية المفرطة (مستوى المعنوية = ٠,١٥٢) على دقة الرأي بشأن الاستمرارية، وتتشابه مع نتيجة عدم التأثير (مستوى المعنوية = ٠,١٩٩) عند تشغيل النموذج في ظل المؤشر الأساسي. وبناءً على تلك النتائج، يتبين عدم تغير التأثير في ظل استخدام كلا المؤشرين. وبذلك، قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الرابع بالجدول رقم (١٣)، وبناءً على اختبار والد Wald test، يوجد تأثير سالب للأثر المشترك لأتعب المراجعة وحجم مكتب المراجعة (مستوى المعنوية = ٠,٠٠٨) على دقة الرأي بشأن الاستمرارية ونسبة ترجيح ٠,٠٩٦، وتتشابه مع نتيجة التأثير السالب (مستوى المعنوية = ٠,٠٠٧) ونسبة ترجيح ٠,٠٩٧ عند تشغيل النموذج في ظل المؤشر الأساسي. وبناءً على تلك النتائج، يتبين عدم تغير التأثير في ظل استخدام كلا المؤشرين. وبذلك، رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الخامس بالجدول رقم (١٣)، وبناءً على اختبار والد Wald test، تبين عدم معنوية التأثير السالب للأثر المشترك لأتعب غير العادية وحجم مكتب المراجعة (مستوى المعنوية = ٠,١٦٠) على دقة الرأي بشأن الاستمرارية، وتتشابه مع نتيجة عدم التأثير (مستوى المعنوية = ٠,٤٧٩) عند تشغيل النموذج في ظل المؤشر الأساسي. وبناءً على تلك النتائج، يتبين عدم تغير التأثير في ظل استخدام كلا المؤشرين. وبذلك، قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج السادس بالجدول رقم (١٣)، وبناءً على اختبار والد Wald test، يوجد تأثير سالب للأثر المشترك للثقة الإدارية المفرطة وحجم مكتب المراجعة (مستوى المعنوية = ٠,٠٩٨) على دقة الرأي بشأن الاستمرارية، وتختلف عن نتيجة عدم التأثير السالب (مستوى المعنوية = ٠,٢٧٦) عند تشغيل النموذج في ظل المؤشر الأساسي. وفي هذه الحالة، يفضل عدم معنوية التأثير السالب للأثر المشترك للثقة الإدارية المفرطة وحجم مكتب المراجعة عن تأثيره المعنوي. وبناءً على تلك النتائج، يتبين أفضلية قياس دقة الرأي بشأن الاستمرارية بالمؤشر الأساسي مقارنة بالمؤشر البديل. وبذلك، رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

جدول رقم (١٣) نتائج إعادة تشغيل نموذج الانحدار الخطى المتعدد للنموذج الرابع والخامس والسادس (اختبار الحساسية)

النموذج السادس				النموذج الخامس				النموذج الرابع				المتغيرات
EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
1533.924	0.006	7.664	7.336	3431.865	0.002	9.588	8.141	1.508	0.899	0.016	0.411	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	12.698	0.001	10.395	2.541	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	14.815	0.009	6.886	2.696	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
1.179	0.706	0.143	0.165	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة
1.319	0.512	0.431	0.277	0.772	0.380	0.772	-0.258	0.519	0.052	3.781	-0.657	حجم مكتب المراجعة
-	-	-	-	-	-	-	-	<b>0.096</b>	<b>0.008</b>	<b>7.146</b>	<b>-2.339</b>	أتعاب المراجعة × حجم مكتب المراجعة
-	-	-	-	<b>0.160</b>	<b>0.163</b>	<b>1.945</b>	<b>-1.831</b>	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية × حجم مكتب المراجعة
<b>0.403</b>	<b>0.098</b>	<b>2.739</b>	<b>-0.910</b>	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة × حجم مكتب المراجعة
0.691	0.130	2.289	-0.369	0.672	0.086	2.956	-0.398	.442	0.005	7.800	-0.816	حجم الشركة
0.668	0.430	0.623	-0.403	0.511	0.210	1.570	-0.672	.416	0.110	2.552	-0.877	عمر الشركة
4.555	0.282	1.159	1.516	3.513	0.364	0.824	1.256	2.466	0.519	0.416	0.903	التدفقات النقدية التشغيلية
0.034	0.000	26.155	-3.375	0.030	0.000	27.501	-3.491	.019	0.000	32.428	-3.987	الرافعة المالية
0.675	0.253	1.305	-0.394	0.681	0.266	1.238	-0.384	.585	0.124	2.367	-0.537	الخسارة
0.360	0.245	1.351	-1.020	0.342	0.229	1.448	-1.074	.277	0.156	2.013	-1.283	توقيت تقرير المراجعة
59.855(0.000)				63.663(0.000)				67.201(0.000)				Chi- Square (Sig.)
349.826				346.018				3420480				-2Log Likelihood
0.183				0.194				0.203				Cox and Snell Square
0.244				0.258				0.271				Nagelkerke R Square
19.166(0.114)				17.378(0.126)				15.479(0.150)				Hosmer and Lemeshow
From 52.4% to 72.3%				From 52.4% to 71.6%				From 52.4% to 72%				Correct classification ratio
296				296				296				Observations

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج السابع بالجدول رقم (١٤)، وبناءً على اختبار والد Wald test، تبين عدم معنوية التأثير السالب للأثر المشترك لأتعب المراجعة والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة (مستوى المعنوية = ٠,٣٥٩) على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وتختلف عن نتيجة التأثير السالب المعنوى (مستوى المعنوية = ٠,٠٧٩) عند تشغيل النموذج فى ظل المؤشر الأساسى. وفى هذه الحالة، يفضل عدم معنوية التأثير السالب للأثر المشترك لأتعب المراجعة والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة عن تأثيره المعنوى. وبناءً على تلك النتائج، يتبين أفضلية قياس دقة الرأى بشأن الاستمرارية بالمؤشر البديل مقارنة بالمؤشر الأساسى. وبذلك، قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج الثامن بالجدول رقم (١٤)، وبناءً على اختبار والد Wald test، تبين عدم معنوية التأثير السالب للأثر المشترك لأتعب غير العادية والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة (مستوى المعنوية = ٠,٩٠٥) على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وتتشابه مع نتيجة عدم التأثير (مستوى المعنوية = ٠,٩١٠) عند تشغيل النموذج فى ظل المؤشر الأساسى. وبناءً على تلك النتائج، يتبين عدم تغير التأثير فى ظل استخدام كلا المؤشرين. وبذلك، قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

- تشير نتيجة إعادة تشغيل النموذج التاسع بالجدول رقم (١٤)، وبناءً على اختبار والد Wald test، تبين عدم معنوية التأثير سالب للأثر المشترك للثقة الإدارية المفرطة والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة (مستوى المعنوية = ٠,٤١٢) على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وتتشابه مع نتيجة عدم التأثير (مستوى المعنوية = ٠,٣٨٨) عند تشغيل النموذج فى ظل المؤشر الأساسى. وبناءً على تلك النتائج، يتبين عدم تغير التأثير فى ظل استخدام كلا المؤشرين. وبذلك، قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

وبناءً على جملة نتائج إعادة تشغيل النماذج التسعة السابقة، يمكن القول بأن المؤشر البديل لدقة الرأى بشأن الاستمرارية يقدم نتائج مشابهة كما فى حالة استخدام المؤشر الأساسى، ما يعكس متانة النتائج وقوتها، ولا تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة على (٢٠٢٠)، التى توصلت إلى أفضلية المؤشر الأساسى لدقة الرأى بشأن الاستمرارية.

جدول رقم (١٤) نتائج إعادة تشغيل نموذج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج السابع والثامن والتاسع (اختبار الحساسية)

النموذج التاسع				النموذج الثامن				النموذج السابع				المتغيرات
EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	EXP(B)	المعنوية Sig.	قيمة Wald	معامل B	
7089.917	0.001	11.528	8.866	46701.740	0.000	16.177	10.752	3742.185	0.002	9.555	8.227	ثابت الإنحدار
-	-	-	-	-	-	-	-	2.680	0.082	3.035	0.986	أتعاب المراجعة
-	-	-	-	6.341	0.015	5.971	1.847	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية
0.571	0.084	2.991	-0.561	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة
1.462	0.490	0.477	0.380	2.222	0.023	5.183	0.798	2.571	0.030	4.723	0.944	التخصص الصناعي
-	-	-	-	-	-	-	-	<b>0.264</b>	<b>0.359</b>	<b>0.841</b>	<b>-1.330</b>	أتعاب المراجعة × التخصص الصناعي
-	-	-	-	<b>0.821</b>	<b>0.905</b>	<b>0.014</b>	<b>-0.197</b>	-	-	-	-	الأتعاب غير العادية × التخصص الصناعي
<b>1.684</b>	<b>0.412</b>	<b>0.673</b>	<b>0.521</b>	-	-	-	-	-	-	-	-	الثقة الإدارية المفرطة × التخصص الصناعي
0.560	0.018	5.569	-0.579	0.476	0.002	9.462	-0.741	0.361	0.001	11.352	-1.019	حجم الشركة
0.773	0.618	0.249	-0.257	0.528	0.239	1.386	-0.638	0.604	0.346	0.890	-0.504	عمر الشركة
8.772	0.127	2.334	2.172	5.679	0.216	1.533	1.737	5.686	0.211	1.565	1.738	التدفقات النقدية التشغيلية
0.040	0.000	23.657	-3.228	0.041	0.000	22.972	-3.200	0.030	0.000	26.364	-3.509	الرافعة المالية
0.673	0.253	1.309	-0.397	0.701	0.307	1.042	-0.355	0.669	0.247	1.342	-0.401	الخسارة
0.388	0.282	1.157	-0.947	0.329	0.219	1.512	-1.112	0.341	0.231	1.436	-1.076	توقيت تقرير المراجعة
61.756(0.000)				66.208(0.000)				61.937(0.000)				Chi- Square (Sig.)
347.924				343.472				347.743				-2Log Likelihood
0.188				0.200				0.189				Cox and Snell Square
0.251				0.267				0.252				Nagelkerke R Square
12.706(0.122)				21.557(0.106)				15.861(0.144)				Hosmer and Lemeshow
From 52.4% to 73.6%				From 52.4% to 71.3%				From 52.4% to 72.3%				Correct classification ratio
296				296				296				Observations

## ٨/٢/٦ - خلاصة نتائج اختبار فروض البحث وأسئلته

يوضح الجدول رقم (١٥) خلاصة ما تم التوصل إليه بخصوص اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي واختبار الحساسية والأسئلة المتعلقة بالتحليل الإضافي.

### جدول رقم (١٥) ملخص نتائج اختبار فروض البحث وأسئلته

الفرض/ السؤال	صيغة فروض البحث في ظل التحليل الأساسي واختبار الحساسية وأسئلة التحليل الإضافي	نتيجة فروض التحليل الأساسي	إجابة أسئلة التحليل الإضافي	نتيجة فروض اختبار الحساسية
١ ف	تؤثر أتعاب المراجعة على دقة الرأي بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم رفضه	-	تم رفضه
٢ ف	تؤثر الأتعاب غير العادية على دقة الرأي بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	-	تم قبوله
٣ ف	تؤثر الثقة الإدارية المفرطة على دقة الرأي بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم رفضه	-	تم رفضه
٤ ف	يختلف تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.	تم قبوله	-	تم قبوله
٥ ف	يختلف تأثير الأتعاب غير العادية على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.	تم رفضه	-	تم رفضه
٦ ف	يختلف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتب المراجعة.	تم رفضه	-	تم قبوله
٧ ف	يختلف تأثير أتعاب المراجعة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.	تم قبوله	-	تم رفضه
٨ ف	يختلف تأثير الأتعاب غير العادية على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.	تم رفضه	-	تم رفضه
٩ ف	يختلف تأثير الثقة الإدارية المفرطة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.	تم رفضه	-	تم رفضه
١ س	هل يؤثر حجم مكتب المراجعة، كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل، على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقات مجال الدراسة؟	-	"لا"	-
٢ س	هل يؤثر التخصص الصناعي لمكتب المراجعة، كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل، على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، في سياق العلاقات مجال الدراسة؟	-	"نعم"	-



### ٣/٦ - نتائج البحث وإسهاماته وحدوده وتوصياته ومجالاته المقترحة

#### ١/٣/٦ - نتائج البحث

اختبر البحث أثر أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، والذي من المتوقع وجود تأثير. وقد دعمت نتائج البحث، وجود تأثير موجب غير معنوي لأتعاب المراجعة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، على عكس التأثير المتوقع. ووجود تأثير موجب معنوي للأتعاب غير العادية على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وذلك اتساقاً مع نظرية الجهد المبذول فى عملية المراجعة، والتي تشير إلى أن الأتعاب غير العادية تعتبر تعويض عن جهد مراجعة إضافية، لزيادة دقة الرأى بشأن الاستمرارية. ووجود تأثير سالب غير معنوي للثقة الإدارية المفرطة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، مما يعكس فشل الإدارة المفرطة الثقة فى تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرارية.

كما اختبر البحث مدى اختلاف تأثير أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية باختلاف حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعى. وقد دعمت نتائج البحث، أنه فى ظل ارتباط الشركة بأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، يُسهم (لا يُسهم) ارتفاع أتعاب المراجعة (الأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة) فى انخفاض دقة الرأى بشأن الاستمرارية. كما دعمت النتائج، أنه فى ظل ارتباط الشركة بأحد مكاتب المراجعة المتخصص صناعياً، يُسهم (لا يُسهم) ارتفاع أتعاب المراجعة (الأتعاب غير العادية) فى انخفاض دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى حين لا يُسهم ارتفاع الثقة الإدارية المفرطة فى ارتفاع دقة الرأى بشأن الاستمرارية.

وقد تم اجراء تحليل إضافى لاختبار أثر حجم مكتب المراجعة وتخصصه الصناعى كمتغيرين رقابين بدلاً من كونهما متغيرين معدلين. وقد دعمت نتائج البحث، عدم تأثير (تأثير) حجم مكتب المراجعة (تخصصه الصناعى) على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، كل على حدة.

وقد تم اجراء اختبار حساسية استخدم فيه مؤشر بديل لمتغير دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وقد دعمت نتائج البحث، أن المؤشر البديل لدقة الرأى بشأن الاستمرارية يقدم نتائج مشابهة كما فى حالة استخدام المؤشر الأساسى، مما يشير إلى متانة النتائج التى تم التوصل إليها.

#### ٢/٣/٦ - إسهامات البحث وحدوده وتوصياته

تضيف الدراسة الحالية إلى الأدبيات من خلال تقديم دليل على التأثير المباشر لأتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة - كل على حدة - على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن

الاستمرارية، بالإضافة إلى أثر حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعي على تلك العلاقات التأثيرية، والذي لم يتم اختباره في بيئة الأعمال المصرية والعربية- على حد اطلاع الباحث، وقد قدم دليلاً تطبيقياً بشأن وجود (عدم وجود) تأثير معنوي للأتعاب غير العادية (لأتعاب المراجعة وللتقنة الإدارية المفرطة) على دقة الرأي بشأن الاستمرارية - كل على حدة.

كما أنها أيضاً تقدم دليلاً بشأن مدى اختلاف العلاقات التأثيرية السابقة باختلاف حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعي، وقد قدم دليلاً تطبيقياً بشأن اختلاف (عدم اختلاف) تأثير أتعاب المراجعة (الأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة) باختلاف حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعي. ويحاول البحث تقليل الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي بشأن الموضوع مجال البحث، ومن المتوقع أن تكون النتائج محل اهتمام المديرين، الهيئات التنظيمية، المستثمرين، ومكاتب المراجعة.

وتتمثل أحد أوجه القصور لهذه الدراسة، على سبيل المثال، في النموذج الثالث، انخفاض مقياس Cox and Snell Square وقيمته ٠,١٥٧، ومقياس Nagelkerke R- Square وقيمته ٠,٢١٠، أى أن هناك متغيرات مستقلة ورقابية أخرى - بخلاف المستخدمة في النموذج - يمكنها تفسير ٠,٨٤٣، ٠,٧٩٠ على التوالي من التغيرات بين الرأي الذى يتسم بالدقة والذي لا يتسم بالدقة، والتي تنخفض عن قيمة Max R-Square فى دراسة (Ji and lee (2015) التى بلغت ٠,٣٤٣. كما يتمثل أحد أوجه القصور أيضاً فى انخفاض حجم العينة (٢٩٦ مشاهدة) مقارنة بحجمها فى دراسات سابقة أخرى، كدراسة Je and Lee (2015) التى بلغت ٢٧٤٢ مشاهدة لاختبار استمرارية الشركة، ودراسة Kime (2016) التى بلغت ٢٢٩٣ مشاهدة لاختبار استمرارية الشركة، ودراسة على (٢٠٢٠) التى بلغت ٤٥٠ مشاهدة لاختبار جودة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. كذلك قد توجد متغيرات رقابية تضبط العلاقة بين أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والثقة الإدارية المفرطة ودقة الرأي بشأن الاستمرارية، والتي قد يؤدي تضمينها نتائج مختلفة، فضلاً عن وجود مؤشرات أخرى - بخلاف المستخدمة فى الدراسة - لقياس دقة الرأي بشأن الاستمرارية، يؤدي استخدامها إلى الحصول على نتائج مختلفة.

وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

(١) **للقائمين على وضع معايير المراجعة المصرية، مواكبة التعديلات التى تمت على معايير المراجعة والتوكيد الدولية، وخاصة معيار المراجعة الدولى المعدل (ISA No. 570) عام ٢٠١٥ بشأن الاستمرارية.**

(٢) للباحثين، إجراء مزيداً من الدراسات تتناول محددات أخرى لدقة الرأى بشأن الاستمرارية، نظراً لأهمية توفير المعلومات الملائمة، والتي تُسهم فى تحسين بيئة صنع وإتخاذ القرارات، ومنها القرارات الاستثمارية.

### ٣/٣/٦ - مجالات البحث المقترحة

فى ضوء نتائج البحث وحدوده، يمكن اقتراح مجموعة من المقترحات البحثية التالية:

- (١) اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية.
- (٢) أثر الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص عملية المراجعة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية.
- (٣) اختبار أثر التحفظ المحاسبى المشروط وغير المشروط على دقة الرأى بشأن الاستمرارية.
- (٤) اختبار أثر توقيت تقرير المراجعة وتسوق رأى المراجعة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية.
- (٥) اختبار أثر الاستحقاقات الاختيارية على دقة الرأى بشأن الاستمرارية.
- (٦) أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية وانعكاسه على قرار إنهاء الارتباط بمراقب الحسابات.
- (٧) أثر القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة على دقة الرأى بشأن الاستمرارية وإنهاء الارتباط بمراقب الحسابات.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- البورصة المصرية، التقارير السنوية، [https://egx.com.eg/ar/Services\\_Reports.aspx](https://egx.com.eg/ar/Services_Reports.aspx) بدوى، هبه الله عبدالسلام. (٢٠١٦). أثر خصائص عميل المراجعة على اختيار مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس،* ٢٠(١)، ٣٩٧-٤٤٠.
- عباس، أية محمد عمرو. (٢٠١٧). أثر تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على إدراك المستثمر المؤسسى لفجوة التوقعات وقراره بالاستثمار فى الأسهم-دراسة تجريبية. *رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.*
- عبد الرحيم، رضا محمود محمد. (٢٠٢٠). أثر التعديلات فى شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ بشأن الاستمرارية على قرارى الاستثمار ومنح الائتمان: دراسة تجريبية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،* ٢(٤)، ٩٤-١٠٤.
- على، عبدالوهاب نصر. (٢٠١٣). دراسة انتقادية لمقترح التقرير الجديد لمراقب الحسابات المتوقع تفعيله ٢٠١٤. *المؤتمر الدولى الأول فى المحاسبة والمراجعة، تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالى والإدارى، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.*
- على، نهى محمد زكى محمد. (٢٠٢٠). أثر درجة التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهنى بشأن الاستمرارية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،* ٢(٤)، ٣٦١-٤٤٧.

محمد،، عمر السر الحسن. (٢٠١٨). أثر خصائص مكتب المراجعة في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي للحكم على استمرارية المنشأة، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية. *المجلة العربية للإدارة*، ٣٨(٣)، ٢٣١-٢١٥.

مشابط، نعمة حرب. (٢٠٢٠). أثر جودة المراجعة الخارجية على سلامة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢(٤)، ٢٣٠-٢٨٩.

يوسف، حنان محمد إسماعيل. (٢٠١٧). أثر المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ على قرار منح الائتمان-دراسة تجريبية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ١(٣)، ١٤٩-١٩٦.

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abernathy, L., Barnes, M., Stefaniak, C., and Weisbarth, A. (2017). An international perspective on audit report lag: A synthesis of the literature and opportunities for future research. *International Journal of Auditing*, 21(1), 100–127.

Adam, R., Fernando, S. and Golubeva, E. (2015). Managerial overconfidence and corporate risk management. *Journal of Banking and Finance*, 60(1), 195-208.

Ahmed, S. and Duellman, S. (2013). Managerial overconfidence and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research*, 51(1), 1-30.

Alhadab, M. (2018). Abnormal audit fees and accrual and real earnings management: Evidence from UK. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 16(3), 395-416.

Altman, E. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The journal of finance*, 23(4), 589-609. [doi:10.2307/2978933](https://doi.org/10.2307/2978933)

Anderson, C., Brion, S., Moore, M., and Kennedy, A. (2012). A status-enhancement account of overconfidence. *Journal of Personality and Social Psychology*, 103(1), 718-735.

Arens, A., Elder, J., and Beasley, S. (2014). *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach 14th Edition*. Upper Saddle River, NJ: Prentice- Hall.

Asthana, C. and Boone, J. (2012). Abnormal audit fee and audit quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 31(3), pp 1-22.

Barbadillo, E., Aguilar, N., Barbera, C., and Benau, A. (2004), Audit quality and the going-concern decision making process: Spanish evidence. *European Accounting Review*, 13(4), 597-620.

Barton, J., Hansen, T., and Pownall, G. (2010). Which performance measures do investors around the world value the most and why? *The Accounting Review*, 85(3), 753-789.

Basioudis, G., Papakonstantinou, E., and Geiger, A. (2008). Audit fees, non-audit fees and auditor going-concern reporting decisions in the united kingdom. *Abacus*, 44(3), 284-309.

Ben-David, I., Graham, J., and Harvey, C. (2007). Managerial Overconfidence and Corporate Policies, *Working Paper*, available at: [https://www.nber.org/system/files/working\\_papers/w13711/w13711.pdf](https://www.nber.org/system/files/working_papers/w13711/w13711.pdf)

(2013). Managerial miscalibration. *The Quarterly Journal of Economics*. 128(4), 1547–1584.

Bentley, K., Omer, T. and Sharp, N. (2013). Business Strategy, Financial Reporting Irregularities, and Audit Effort. *Contemporary Accounting Research*, 30(2), 2013, 780–817.

- Biddle, G., Hilary, G., and Verdi, R. (2009). How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency? **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 48, No. 2–3, pp. 112–31.
- Blankley, I., Hurtt, N., and MacGregor, E. (2012). Abnormal Audit Fees and Restatements. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 31(1), 79-96.
- Blay, D., and Geiger, A. (2012). Auditor Fees and Auditor Independence: Evidence from Going Concern Reporting Decisions. **Contemporary Accounting Research**, XX(X), 1-29.
- \_\_\_\_\_, Moon, R., and Paterson, S. (2016). There's no place like home: The influence of home-state going-concern reporting rates on Goingconcern opinion propensity and accuracy. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 35(2), 23-51.
- Cahan, F., and Zhang, W. (2006). After Enron: auditor conservatism and ex-andersen clients. **The Accounting Review**, 81(1), 49-82.
- Callaghan, J., Parkash, M., and Singhal, R. (2009). Going-concern audit opinions and the provision of nonaudit services: Implications for auditor independence of bankrupt firms. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**. 28 (1), 153–169.
- Cano-Rodríguez, M. (2010). Big auditors, private firms, and accounting conservatism: Spanish evidence. **European Accounting Review**, 19(1), 131-159.
- Carcello, J., and Palmrose, Z. (1994) Auditor litigation and modified reporting on bankrupt clients, **Journal of Accounting Research (Supplement)**, 32(1), 1–30.
- \_\_\_\_\_, and Neal, L. (2003). Audit committee characteristics and auditor dismissals following “new” going-concern reports. **The accounting review**, 78(1), 95-117.
- Carey, J., Geiger, A. and O’Connell, T. (2008). Costs associated with going-concern modified audit opinions: An analysis of the Australian audit market. **Abacus**, 48(1), 61–81.
- Carson, E., Fargher, L., Geiger, A., Lennox, S., Raghunandan, K., and Willekens, M. (2013). Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 32(1), 353–384.
- Chen, F., Hope, O., Li, Q., and Wang, X. (2011). Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Private Firms in Emerging Markets. **The Accounting Review**, Vol. 86, No. 4, pp. 1255–1288.
- Chiang, T., Lin, S., and He, L. (2015). Implications of Auditor Characteristics and Directors' and Officers Liability Insurance for Going- Concern Audit Opinion: Evidence from Taiwan. **International Business Research**, 8(5): 130-145.
- Choi, H., Kim, B., Liu, X., and Simunic, A. (2008). Audit pricing, legal liability regimes, and Big 4 premiums: Theory and cross-country evidence. **Contemporary Accounting Research**, 25(1), 55-99.
- \_\_\_\_\_, and Zang, Y. (2010). Do Abnormally High Audit Fees Impair Audit Quality? **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 29(2). 115-140.
- Craswell, A., Stokes, J., and Laughton, J. (2002). Auditor independence and fee dependence. **Journal of Accounting and Economics**, 33(2), 253–275.
- DeFond, L., and Lennox, S. 2011. The effect of SOX on small auditor exits and audit quality. **Journal of Accounting and Economics**, 52(1), 21-40.
- \_\_\_\_\_, Raghunandan, K., and Subramanyam, R. (2002). Do non-audit services impair auditor independence? Evidence from going-concern audit opinions. **Journal of Accounting Research**, 40 (4), 1247–1274.

- Deshmukh, S., Goel, M. and Howe, M. (2013). CEO overconfidence and dividend policy. **Journal of Financial Intermediation**, 22(1), 440-463.
- Egmond, M. (2014). The relationship between audit quality and audit fees. Available at: <https://scripties.uba.uva.nl/document/596236>
- Eshleman, D. and Guo, P. (2014). Abnormal audit fees and audit quality: The importance of considering managerial incentives in tests of earnings management. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 33(1), 117-138.
- Ettredge, M., Li, C., and Emeigh, E. (2011). Auditor Independence During the “Great Recession” of 2007– 2009. **Working paper**, The University of Kansas, University of Pittsburgh, and The University of Kansas.
- Fang, X., and Hong, Q. (2008). Abnormal audit fees and their damage to audit quality. **China Accounting Review**, 6(1) 425-442.
- Fargher, N., and Jiang, L. (2008). Changes in the audit environment and auditors’ propensity to issue going-concern opinions. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 27(2), 55-77.
- FASB. (2014). **Disclosure of Uncertainties about an Entity’s Ability to Continue as a Going Concern (August)**. FASB, Norwalk, CT. available at: <http://www.fasb.org/resources/ccurl/599/128/ASU%202014-15.pdf>
- Feldmann, D., and Read, W. (2010). Auditor conservatism after Enron. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 29 (1), 267–278.
- Fitriany, S. (2017). Impact of Abnormal Audit Fee on Audit Opinion. **Advances in Economics, Business and Management Research**, Proceedings of the 6th International Accounting Conference (IAC 2017), 55, 254-259.
- \_\_\_\_\_ and Anggraita, V. (2016). Impact of abnormal audit fee to audit quality: Indonesian case study. **American Journal of Economics**, 6(1), 72-78.
- Flood, J. (2020). Understanding the entity and its environment and assessing the risks of material misstatement. **John Wiley & Sons, Inc**, available at: [doi.org/10.1002/9781119596042.ch10](https://doi.org/10.1002/9781119596042.ch10)
- Foster, P., Shastri, T. (2016). Determinants of going concern opinions and audit fees for development stage enterprises. **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, 33 (1), 68–84
- Francis, R. (2004). What Do Auditors Know About Audit Quality? **The British Accounting Review**, 36(4), 345-368.
- \_\_\_\_\_ (2011). A framework for understanding and researching audit quality. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 30 (2), 125–152.
- \_\_\_\_\_, and Krishnan. J. (2002). Evidence on auditor risk-management strategies before and after the Private Securities Litigation Reform Act of 1995. **Asia Pacific Journal of Accounting and Economics**, 9 (2), 135–158.
- \_\_\_\_\_, and Yu, D. (2009). Big 4 office size and audit quality. **The Accounting Review**, 84(5), 1521-1552.
- Frankel, R., Johnson, M., and Nelson, K. (2002). The relation between auditors’ fees for non-audit services and earnings management. **The Accounting Review**, 77(Supplement), 71-105.
- Geiger, A., and Rama, V. (2003). Audit Fees, Non-Audit Fees, and Auditor Reporting on Stressed Companies. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 22(2):53-69
- \_\_\_\_\_, and Rama, V. (2006). Audit firm size and going-concern reporting accuracy. **Accounting Horizons**, 20 (1), 1–17.

- \_\_\_\_\_. Raghunandan, K., and Rama, V. (2005). Recent changes in the association between bankruptcies and prior audit opinion. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 24 (1), 21–35.
- \_\_\_\_\_, Raghunandan, K., and Riccardi, W. (2014). The global financial crisis: U.S. bankruptcies and going-concern audit opinions. **Accounting Horizons**, 28(1), 59-75.
- Gupta, P., Krishnan, V. and YU, W. (2012). **Do auditors allow earnings management when audit fees are low?** Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1836829>
- Habib, A. (2013). A meta-analysis of the determinants of modified audit opinion decisions. **Managerial Auditing Journal**, 28(3), 184-216.
- Hadriche, M. (2015). Auditor reputation, audit opinion, and earnings management: evidence from french banking industry. **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 11(7), 341-352.
- Hapsoro, D., and Santoso, R. (2018). Does Audit Quality Mediate the Effect of Auditor Tenure, Abnormal Audit Fee and Auditor's Reputation on Giving Going Concern Opinion? **International Journal of Economics and Financial Issues**, 8(1), 143-152.
- Hardies, K., Vandenhoute, M., and Breesch, D. (2018). An Analysis of Auditors' Going-Concern Reporting Accuracy in Private Firms. **Accounting Horizons**, 32 (4), 117–132.
- He, X., Xie, D., Hu, Z., Bao, X., and Li, L. (2020). Impact of managerial overconfidence on abnormal audit fee: From the perspective of balance mechanism of shareholders. Available at: <https://europepmc.org/backend/ptpmcrender.fcgi?accid=PMC7482931&blobtype=pdf>
- Higgs, L., and Skantz, R. (2006). Audit and nonaudit fees and the market's reaction to earnings announcements. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 25(1), 1-26.
- Hirshleifer, D., Low, A., and Teoh, H. (2012). Are overconfident CEOs better innovators? **Journal of Finance**, 67 (4), 1457-1498.
- Hoitash, R., Markelevich, A., and Barragato, A. (2007), Auditor fees and audit quality. **Managerial Auditing Journal**, 22(8), 761-786.
- Hribar, P. and Yang, H. (2016). CEO overconfidence and management forecasting. **Contemporary Accounting Research Forthcoming**. 33(1), 204-227.
- \_\_\_\_\_, Kim, J., Wilson, I., and Yang, H. (2012). Counterparty responses to managerial overconfidence. **SMU SOAR Accounting Symposium 2013**, December 12-13. 1-42. Research Collection School Of Accountancy. Available at: [https://ink.library.smu.edu.sg/soa\\_research/1233](https://ink.library.smu.edu.sg/soa_research/1233)
- \_\_\_\_\_, Kravet, T., Wilson, P. (2014). A new measure of accounting quality. **Rev. Acc. Stud.**, 19 (1), pp. 506-538
- Huang, H., Raghunandan, K., and Rama, D. (2009). Audit fees for initial engagements before and after SOX. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 28 (1), 90-171.
- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). (2015). **Going Concern. International Standard on Auditing (ISA) 570 revised**. New York, NY: IAASB.



- Ji, G., and Lee, J. (2015). Managerial Overconfidence And Going - Concern Modified Audit Opinion Decisions. **The Journal of Applied Business Research**, 31(6), 2123- 2138.
- Jung S., Kim, B., and Chung, J. (2016). The Association between Abnormal Audit Fees and Audit Quality after IFRS Adoption: Evidence from Korea. **International Journal of Accounting & Information Management**, 24(3), 252-271.
- Kanagaretnam, K., Lim, Y., and Lobo, J. (2010). Auditor reputation and earnings management: International evidence from the banking industry. **Journal of Banking and Finance**, 34(1), 2318-2327.
- Kaplan, E., and Williams, D. 2012. The changing relationship between audit firm size and going concern reporting. **Accounting, Organizations and Society**, 37(1), 322-341.
- Karami, J., Karimiyan, T., and Salati, S. (2017). Auditor tenure, auditor industry expertise, and audit report lag: Evidence of Iran. **Iranian Journal of Management Studies**, 10(3), 641-666.
- Kato, R., Semba, H., and Frendy. (2016). Influence of the audit market shift from big 4 to big 3 on audit firms` industry specialization and audit quality: Evidence from Japan. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 20(3), 62-83.
- Kim, H. (2016). The Impact of Managerial Overconfidence and Ability on Auditor Going-Concern Decisions and Auditor Termination. **In Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree of Doctor of Philosophy**, Graduate College , The University Of Arizona.
- Kinney, R., and Libby, R. (2002). Discussion of the relation between auditors' fees for non- audit services and earnings management. **The Accounting Review**, 77(1), 107-114.
- Knechel, R., and Vanstraelen, A. (2007). The relationship between auditor tenure and audit quality implied by going concern opinions. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 26 (1), 113–131.
- Knechel, R., Vanstraelen, A. 2007. The relationship between auditor tenure and audit quality implied by going concern opinions. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 26(1), 113-131.
- Kouaib, A., and Jarbouib, A. (2017). The mediating effect of REM on the relationship between CEO overconfidence and subsequent firm performance moderated by IFRS adoption: A moderated-mediation analysis. **Research in International Business and Finance**, 42(1), 338-352.
- Kraub, P., Pronobis, P., and Zulch, H. (2015). Abnormal audit fees and audit quality: Initial evidence from the German audit market. **Journal of Business Economics**, 85(1), 45-84.
- Krishnan, J., Krishnan, J., and Lee, E. (2018). Management Going Concern Reporting: Impact on Investors and Auditors. 1-60.
- Lennox, C. (1999). The accuracy and incremental information content of audit reports in predicting bankruptcy. **Journal of Business, Finance and Accounting**, 26 (5–6), 757–778.
- Liang, Q., Ling, L., Tang, J., Zeng, H., and Zhuang, M. (2019). Managerial overconfidence, firm transparency, and stock price crash risk Evidence from an emerging market. **China Finance Review**, 10(3), 271-296.



- Lim, C., and Tan, H. (2008). Non-audit service fees and audit quality: The impact of auditor specialization. **Journal of Accounting Research**, 46 (1), 199–246.
- Lobo, J., and Zhao, Y. (2013) Relation between Audit Effort and Financial Report Misstatements: Evidence from Quarterly and Annual Restatements. **The Accounting Review**, 88(4). 1385-1412.
- Malmendier, U., and Tate, G. (2005). CEO overconfidence and corporate investment. **Journal of Finance**, 60(6), 2661-2700.
- \_\_\_\_\_, Tate, G. and Yan, J. (2011). Overconfidence and early-life experiences: The effect of managerial traits on corporate financial policies. **The Journal of Finance**, 66(1), 1687-1733.
- Mayhew, W. (2001). Auditor reputation building. **Journal of Accounting Research**, 39(3), 599-617.
- Minutti-Meza, M. (2011). Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality? Evidence from Comparable Clients. **Working paper**, University of Toronto.
- Mitra, S., DEIS, D., and Hossain, M. (2009). The association between audit fees and reported earnings quality in pre- and post-Sarbanes-Oxley regimes. **Review of Accounting and Finance**, 8 (3), 232-252.
- Mukhtaruddin, Oktarina, R., Relasari, Abukosim (2015). Firm and Auditor Characteristics, and Audit Report Lag in Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange during 2008-2012. **Expert Journal of Business and Management**, vol. 3(1), 13-26.
- Muramiya, K. and Takada, T. (2010). Auditor conservatism, abnormal accruals, and going concern opinions. **Discussion paper**, available at: [www.b.kobe-u.ac.jp/paper/2010\\_64.pdf](http://www.b.kobe-u.ac.jp/paper/2010_64.pdf)
- Mutchler, F., Hopwood, W., and McKeown, M. (1997). The influence of contrary information and mitigating factors on audit opinion decisions on bankrupt companies. **Journal of Accounting Research**, 35(1), 295-310.
- Myers, A., Schmidt, J., and Wilkins, M. (2014). An investigation of recent changes in going concern reporting decisions among big N and non-big N auditors. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 43(1), 155-172.
- O'Reilly, M., Reisch, T. (2002). Industry specialization by audit firms: What does academic research tell us? **Ohio CPA Journal**, 61(3), 42-44.
- Osman, H., Abdul Latiff, R., and San, T. (2016). The Issuance of Going Concern Opinion Process in Companies that hire Specializes Auditors. **8<sup>th</sup> International Management and Accounting Conference (IMAC8)**, available at: [www.academia.edu](http://www.academia.edu).
- Presley, J. and Abbott, J. (2013). AIA submission: CEO overconfidence and the incidence of financial restatement. **Advances in Accounting**, 29(1), 74-84.
- Pryor, C., and Terza, J. (2002). Are going concern audit opinions a self-fulfilling prophecy? **Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting**, 10(1), 89–116.
- Reichelt, J. and Wang, D. (2010). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects and audit quality. **Journal of Accounting Research**, 48(3), 647-686.
- Reynolds, K., Francis, R. (2000). Does size matter? The influence of large clients on office-level auditor reporting decisions. **Journal of Accounting and Economics**, 30(3), 375-400.

- Rusmin, R. (2010). Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. **Managerial Auditing Journal**, 25(7), 618-638.
- Salehi, M., and Tarighi, H., Sahebkar, H. (2018b). The impact of auditor conservatism on accruals and going concern opinion: Iranian angle. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, available at: <https://doi.org/10.1108/IMEFM-12-2015-0158>
- \_\_\_\_\_, DashtBayaz, L., Hassanpour, S., and Tarighi, H. (2018a). The effect of managerial overconfidence on the conditional conservatism and real earnings management. **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, 11(3), 708-720.
- Sanoran, K. (2018). Auditors' going concern reporting accuracy during and after the global financial crisis. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, available at: <https://doi.org/10.1016/j.jcae.2018.05.005>
- Schrand, M., and Zechman, C. (2012). Executive overconfidence and the slippery slope to financial misreporting. **Journal of Accounting and Economics**, 53(1-2), 311-329.
- Sutrisno, P. (2019). CEO overconfidence, audit firm size, real earnings management and audit opinion. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(1), 1-13.
- Tabachnick, G., and Fidell, S. (2013). **Using multivariate statistics**. (6<sup>th</sup> ed.). Boston, MA: Allyn & Bacon.
- Tagesson, T. and Öhman, P. (2015). To be or not to be – auditors' ability to signal going concern problems. **Journal of Accounting & Organizational Change**, 11(2), 175-192.
- Thompson, S. (2012). **Sampling**, Third Edition, A John Wiley & Sons, Inc. New Jersey, USA.
- Vanstraelen, A. (2002), Auditor economic incentives and going-concern opinions in a limited litigious continental European business environment: Empirical evidence from Belgium. **Accounting and Business Research**, 32(3), 171-186.
- Wardayati, M., Sulistiyo, B., El Junusi, R., Alamsyah, and Afnany, U. (2017). Impact of Companies' Financial Condition and Growth toward Acceptance of Going Concern Audit Opinion: Empirical Study at Company Listed in the Jakarta Islamic Index (JII). **Accounting and Finance Review**, 2(3): 1-10.
- Xie, Z., Chun, C., and Jianming, Y. (2010). Abnormal Audit Fees and Audit Opinion - Further Evidence from China's Capital Market. **China Journal of Accounting Research**, 3(C) 51-70.
- Xu, Y., Carson, E., Fargher, L., and Jiang, L. (2013). Responses by Australian auditors to the global financial crisis. **Accounting & Finance**, 53(1), 301-338.
- \_\_\_\_\_, Jiang, L., Fargher, N. and Carson, E. (2011). Audit reports in Australia during the global financial crisis. **Australian Accounting Review**, 21 (1), 22–31.

## ملحق رقم (١): قياس عناصر البحث ومتغيراته

العنصر/المتغير	= القياس
AUDFEES	= اللوغاريتم الطبيعي لأتعباب المراجعة (المدفوعة) لمراقب الحسابات.
ABNFEES	= الفرق بين الأتعباب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات والأتعباب العادية المتوقعة (المفترضة)، وفق المعادلة رقم (٣).
Fsize	= اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
EMPLOY	= الجذر التربيعي لعدد العاملين.
INVAR	= نسبة إجمالي المخزون والذمم المدينة إلى إجمالي الأصول.
NBS	= اللوغاريتم الطبيعي لوحد زائد عدد قطاعات الشركة.
LOSS	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة الخسارة، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
LOSSLAG	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة الخسارة العام السابق، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
LEV	= نسبة إجمالي الديون إلى إجمال الأصول.
LITG	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة انتماء الشركة للقطاعات المتقدمة تقنياً (الأدوية، التكنولوجيا وأجهزة الحاسب الألى، الإلكترونيات، والبيع بالتجزئة)، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
ROA	= نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.
LIQUID	= نسبة الأصول المتداولة إلى الإلتزامات المتداولة.
BIG4	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة انتماء مكتب المراجعة لأحد المكاتب الأربعة الكبرى، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
SHRT_TEN	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة الارتباط مع مراقب حسابات في العام الأول، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
REVGRTH	= نسبة التغير في قيمة الإيراد عن العام السابق (= الإيراد في العام $t$ - الإيراد في العام $t-1$ ) إلى قيمة الإيراد في العام $t$ .
BTM	= نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية.
ARLAG	= اللوغاريتم الطبيعي للمدة الزمنية (بالأيام) من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات تقرير المراجعة.
OVERCONF	= متغير اعتباري (مكون من خمسة متغيرات اعتبارية فرعية) يأخذ القيمة (١) في حالة أن مجموع المتغيرات الاعتبارية الفرعية أكبر من أو تساوى ٣، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
EXCS INV	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة أن بواقي الاستثمار في معادلة الانحدار أكبر من أو يساوى وسيط بواقي الاستثمار في معادلة الانحدار على مستوى الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
NET ACQ	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة أن صافي اقتناء الأصول والاستثمارات طويلة الأجل أكبر من أو يساوى الوسيط على مستوى الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
DTE	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية أكبر من أو يساوى الوسيط على مستوى الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
DIVIDEND	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) إذا كان عائد توزيعات الأرباح أكبر من الصفر، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
CEO DUALITY	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) إذا جمع المدير التنفيذي بين منصبه ومنصب رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
GCOACCY	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) عند دقة الرأي بشأن الاستمرارية، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
AUDSIZE	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) إذا كانت عملية المراجعة تؤدي من خلال مكتب مراجعة يرتبط بأحد المكاتب الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
SPCAL	= متغير اعتباري يأخذ القيمة (١) في حالة التخصص الصناعي لمكتب المراجعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
FAGE	= اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأعوام من عام قيد الشركة بالبورصة حتى العام محل القياس.
OCF	= نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول.

ملحق رقم (٢): قائمة شركات عينة البحث وقطاعاتها

أولاً: قطاع الأغذية والمشروبات (٩ شركات ١٤%)		خامساً: قطاع السياحة والترفيه (٥ شركات ٨%)	
١	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	٣٤	المصرية للمشروعات السياحية العالمية
٢	الإسماعيلية مصر للدواجن	٣٥	المصرية للمنتجات السياحية
٣	الدلتا للسكر	٣٦	جولدن كوست السخنة للاستثمار السياحي
٤	الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	٣٧	رمكو لإنشاء القرى السياحية
٥	العربية لمنتجات الألبان	٣٨	رواد السياحة
٦	القاهرة للدواجن	<b>سادساً: قطاع العقارات (١١ شركة ١٧%)</b>	
٧	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	٣٩	الاستثمار العقاري العربي
٨	جيهنة للصناعات الغذائية	٤٠	التعمير والاستشارات الهندسية
٩	مجموعة أجواء للصناعات الغذائية	٤١	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار
<b>ثانياً: قطاع التشييد ومواد البناء (١٠ شركات ١٦%)</b>		٤٢	الشمس للإسكان والتعمير
١٠	أسمنت بورتلاند طرة	٤٣	المتحدة للإسكان والتعمير
١١	أسمنت سيناء	٤٤	بالم هيلز للتعمير
١٢	الإسكندرية لأسمنت بورتلاند	٤٥	زهراء المعادى للاستثمار والتعمير
١٣	الحديثة للمواد العازلة	٤٦	دلتا للإنشاء والتعمير
١٤	السويس للأسمنت	٤٧	عامر القابضة (عامر جروب)
١٥	العربية للأسمنت	٤٨	مجموعة بورتو القابضة
١٦	العز للسيراميك والبورسلين	٤٩	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
١٧	ليسيكو مصر	<b>سابعاً: قطاع الكيماويات (٦ شركات ٩%)</b>	
١٨	مصر بني سويف للأسمنت	٥٠	الدولية للأسمدة والكيماويات
١٩	مصر للأسمنت - قنا	٥١	المالية والصناعية المصرية
<b>ثالثاً: قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات (٨ شركات ١٣%)</b>		٥٢	سماد مصر - إيجيفرت
٢٠	الأهرام للطباعة والتغليف	٥٣	سيدى كرير للنبتروكيماويات
٢١	السويدى إليكترويك	٥٤	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
٢٢	السويس للأكياس	٥٥	مصر لإنتاج الأسمدة-موبيكو
٢٣	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير	<b>ثامناً: قطاع المنتجات المنزلية والشخصية (٤ شركات ٦%)</b>	
٢٤	العربية للصناعات الهندسية	٥٦	النساجون الشرقيون للسجاد
٢٥	الكابلات الكهربائية المصرية	٥٧	العربية وبولفارا للغزل والنسيج
٢٦	غبور أوتو - جى بى أوتو	٥٨	جولدت تكس للأصواف
٢٧	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق	٥٩	دايس للملابس الجاهزة
<b>رابعاً: قطاع الرعاية الصحية والأدوية (٦ شركات ٩%)</b>		<b>تاسعاً: قطاع الموارد الأساسية (٥ شركات ٨%)</b>	
٢٨	العوبات الطبية	٦٠	الألومنيوم العربية
٢٩	المصرية الدولية للصناعات الدوائية	٦١	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
٣٠	أكتوبر فارما	٦٢	أسبيك للتعددين-أسكوم
٣١	جلاكسو سميثكلين	٦٣	حديد عز
٣٢	سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية	٦٤	مصر الوطنية للصلب-عناقة
٣٣	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية		